١١

اتفاقية الجزائر ١٩٧٥
وموقف القوى السياسية العراقية
والصحافة العربية والدولية
(دراسة تاريخية)

Algeria Agreement 1975 **and the position of Iraqi Political force and the Arab & International Media (Historical Study)**

أ. م. د. سيف عدنان ارحيم القيسي

الجامعة العراقية – كلية الآداب

Dr. Saif Adnan Irhayyim

The Iraqia University College Of Arts

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات

الملخص

ان دراسة اتفاقية الجزائر١٩٧٥ لها ابعاد كثيرة في مقدمتها تفريط لحقوق العراق في شط العرب، لذا حاولت التطرق قدر المستطاع الى مواضيع معينة لدينا في الغالب وتحمل تصورات دقيقة عن حقائقها، فلا توجد على سبيل المثال دراسة تناولت اتفاقية الجزائر او خفاياها وما سبقتها من محادثات سرية، يرمي البحث تسليط الضوء على كشف خفايا المفاوضات وموقف الاحزاب العراقية القريبة من السلطة أو المعارضة، وموقف بعض الدول العربية والدولية من الاتفاقية في ضوء ما تم تناوله في صحافتها.

وأثارت الدراسة في عرض بنود الاتفاقية التي فرطت بحقوق العراق في نصف شط العرب، واختتم البحث ببيان موقف الاحزاب والقوى السياسية العراقية والصحافة العربية والدولية من اتفاقية الجزائر ١٩٧٥.

لم تشهد العلاقات العراقية-الايرانية استقرارا كما شهدته عقب توقيع اتفاقية الجزائر التي اذابت حدة الخلافات في العلاقات ولحقبة طويلة كونها اعطت ما تطمح اليه ايران، مقابل انهاء التمرد الكردي الذي استنزف قوة الدولة العراقية، وبوصول البعث الثاني للسلطة الذي حاول اصلاح الاوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لترميم صورته أمام الشعب، وعليه كانت في الحقيقة اتفاقية الجزائر نتيجة لحرب الشمال مع الحركة الكردية المسلحة فأيقنت الحكومة العراقية بأنه لا جدوى من التفاهم السلمي-العسكري لإنهاء القضية الكردية التي اقلقت مضاجع الحكومات العراقية المتعاقبة، لتجدها القوى الدولية فرصة للتدخل في الشأن العراقي ومنها (الولايات المتحدة الامريكية) عن طريق شاه ايران الذي كان يعد جسراً لمد الاكراد بالسلاح، وكذلك استخدم البعث اخر ورقة بعد ان استنفذ سلاح القوة وهي المفاوضات وكانت هناك سلسلة من الوساطات بين العراق وايران تعود لبداية ١٩٧٠ والتي توجت باتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والتي بقيت تحت رعاية الجزائر من اجل تنفيذ بنود الاتفاقية ولعل من ابرز نتائجها انهت العلاقات المتردية بين بغداد وطهران لعقود طويلة.

Abstract

Algeria Agreement 1975 **and the position of Iraqi Political force and the Arab & International Media** (**Historical Study**) .

The Iraqi-Iranian relations have witnessed instability throughout the different ages, and have often taken a military dimension represented by invasions, occupation, imposition of control and expansion of influence until the conclusion of the Algiers Agreement in 1975, which is one of the most important agreements between the two parties after the second Erzurum Agreement of 1847. The study of the Algiers Agreement has Many dimensions, in the forefront of which are negligence of Iraq's rights in the Shatt al-Arab, I tried to address as much as possible to certain topics that we often have accurate perceptions of their facts. There is, for example, a study that dealt with the Algiers Agreement or its secrets and the secret talks that preceded it. The research aims to shed light on revealing the secrets of the negotiations And the position of the Iraqi parties close to the authority or the opposition, and the position of some Arab and international countries on the agreement in light of what was covered in their press.

The study raised the presentation of the terms of the agreement that violated Iraq's rights in half of the Shatt al-Arab, and the research concluded with a statement of the position of the Iraqi political parties and forces and the Arab and international press on the 1975 Algiers Agreement.

The Iraqi-Iranian relations did not witness stability, as they witnessed after the signing of the Algiers Agreement, which dissolved the sharpness of differences in relations for a long period, as it gave what Iran aspired to, in return for ending the Kurdish rebellion that drained the strength of the Iraqi state, and with the arrival of the second Baath to power, which tried to reform the internal political, economic and social conditions To restore its image in front of the people, and accordingly, the Algiers Agreement was in fact a result of the northern war with the armed Kurdish movement, so the Iraqi government realized that there is no point in a peaceful-military understanding to end the Kurdish issue that worried the sleep of successive Iraqi governments, so that international powers found it an opportunity to interfere in Iraqi affairs, including (the states) The United States of America) through the Shah of Iran, who was considered a bridge to supply the Kurds with weapons, and the Baath also used the last card after the weapon of force had been exhausted, which is the negotiations. Implementation of the terms of the agreement, and perhaps one of its most prominent results ended the deteriorating relations between Baghdad and Tehran for decades.

المقدمة

شهدت العلاقات العراقية-الإيرانية عبر العصور المختلفة حالات عدم الاستقرار، واتخذت فى أغلب الأحيان بعداً عسكرياً تمثل بالغزوات والاحتلال وفرض السيطرة وتوسيع النفوذ حتى عقد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي تعد من اهم الاتفاقيات بين الطرفين بعد اتفاقية ارضروم الثانية عام ١٨٤٧، ان دراسة اتفاقية الجزائر لها ابعاد كثيرة في مقدمتها تفريط لحقوق العراق في شط العرب، حاولت التطرق قدر المستطاع الى مواضيع معينة لدينا في الغالب تحمل تصورات دقيقة عن حقائقها فلا توجد على سبيل المثال دراسة تناولت اتفاقية الجزائر او خفاياها وما سبقتها من محادثات سرية، يرمي البحث تسليط الضوء على كشف خفايا المفاوضات وموقف الاحزاب العراقية القريبة من السلطة أو المعارضة، وموقف بعض الدول العربية والدولية من الاتفاقية في ضوء ما تم تناوله في صحافتها.

قسم البحث على مقدمة وتمهيد تضمن اساس العلاقات القائمة بين العراق وإيران وابرز الاتفاقيات التي ابرمت بين الجانبين، مع التركيز على الجوانب الخفية من المفاوضات بين الطرفين قبل توقيع اتفاقية الجزائر، مشيرا في الوقت ذاته الى نتائج الاتفاق والبروتكولات الملحقة به، ومن ثم بيان موقف القوى السياسية العراقية من الاتفاقية، لتختتم بموقف الصحافة العربية والدولية التي تناولت تفاصيل الاتفاقية.

وأثارت الدراسة في عرض بنود الاتفاقية التي فرطت بحقوق العراق في نصف شط العرب، واختتم البحث ببيان موقف الاحزاب والقوى السياسية العراقية والصحافة العربية والدولية من اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.

اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة منها الوثائق غير المنشورة والمحفوظة في مكتبة الوفاق الوطني العراقي والتي تحتوي على وثائق مهمة سلطت الضوء على بعض الجوانب المخفية من اتفاقية الجزائر.

تمهيد

الخلفية التاريخية لمشكلة الحدود العراقية-الايرانية وتطوراتها ومؤثراتها حتى عام 1975

ورث العراق حزمة من المشاكل بسبب المعاهدات التي أبرمت بين الدولة العثمانية وايران التي فشلت في وضع حلول لمشكلة الحدود بينهما التي وصفت بالتوتر وعدم الاستقرار ولهذا كانت مثار لمشكلات عدة[1].

سعت المملكة العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢١ الحصول على اعتراف دولي بها ومنها الحكومة الايرانية، بوصفها المتاخمة للعراق ومن الدول الأعضاء في عصبة الأمم الا أنها تجاهلت الاعتراف

(١) اروى خالد علي، مواقف الصحافة العراقية من السياسة الايرانية تجاه العراق ١٩٢١-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٨، ص١٧.

بالنظام الجديد[١]، ولاسيما أن تركيا اعترفت بتأسيس العراق عام ١٩٢٥[٢]، ويظهر ان موقف ايران نابع من مشكلة الحدود بينهما ولاسيما في جنوبي العراق بوجود شط العرب والخلافات عليه ولاسيما وان الحدود العراقية تسير مع الضفة اليسرى للشط عند مستوى الماء المنخفض استناداً الى الاتفاقيات السابقة المعقودة مع الدولة العثمانية[٣].

ازدادت مشاكل الحدود بين البلدين تعقيداً، بعد أن تولى رضا شاه بهلوي السلطة في إيران في ٢٥ نيسان ١٩٢٦، فأخذ الشاه يطالب بحقوق وامتيازات جديدة في شط العرب. واعترف رسمياً بالدولة العراقية عام ١٩٢٩[٤]. وعلى الرغم من ذلك الاعتراف إلا ان تلك العلاقات اختلفت باختلاف واقع المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها، ومع ذلك فأن الصراع ظل متواصلاً باستثناء بعض الفترات التي شهدت حالة من الهدوء المشوب بالحذر.

حاولت الحكومة العراقية من جانبها سلوك الطرق الودية بهدف الوصول الى حل الخلافات فأرسل العراق وفداً برئاسة رئيس الوزراء نوري السعيد لكن مهمة الوفد فشلت[٥]، وعلى العكس من ذلك فأن الجانب الايراني صعد من حدة الخلافات، الأمر الذي أضطر العراق الى رفع شكوى الى عصبة الأمم عندما قدم مذكرتين حول تلك الاعتداءات[٦]، في حين عللت ايران أن شكوى العراق بأنها تمثل وجهة نظرها وأنها لم تتجاوز على سيادة العراق وبينت أن كل المعاهدات السابقة عدتها لاغيه وباطلة ويجب ان تكون حدود شط العرب حسب خط التالوك Thalwaq[٧].

وفي ٥ آب ١٩٣٥ جرت مفاوضات مباشرة بين الدولتين في طهران ترأس الوفد العراقي وزير

(١) محمد كامل عبدالرحمن، سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١-١٩٤١، البصرة، ١٩٨٨، ص١٣٧.

(٢) فاضل حسين، مشكلة الموصل(دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانجليزية-التركية وفي الرأي العام)، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٧، ص٢٤٢.

(٣) بشأن الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية التي عالجت معظم مشاكل الحدود، تعد اتفاقية اماسية ١٥٥٤ أول معاهدة بين الجانبين، كذلك تعد المعاهدتان اللتان تسميان معاهدتا ارضروم وقعت الأولى بتاريخ ٢٨ تموز ١٨٢٣، والثانية وقعت بتاريخ ٣١ آذار ١٨٤٧ من أهم المعاهدات التي أكدت على المناطق العائدة للدولتين العثمانية والفارسية. للتفصيل ينظر: شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، مطبعة البصري، بغداد، ١٩٦٦؛مجيد خدوري، حرب الخليج(جذور ومضامين الصراع العراقي-الايراني)، ترجمة: وليد خالد أحمد، ط١، دار مصر المرتضى، بغداد، ٢٠٠٨، ص٤٣-٤٤.

(٤) للمزيد ينظر: د. ك. و، وثائق البلاط الملكي، الملف ٩٠٥/ ٣١١، كتاب مجلس الوزراء المرقم س/ ٤/ ١٦ في حزيران ١٩٢٩، الى الديوان الملكي، الوثيقة ٣٢، ص٤٧.

(٥) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ج٤، ص٤٩.

(٦) اروى خالد علي، المصدر السابق، ص ١٢٧-١٢٨.

(٧) محمد طارق الكاتب، شط العرب وشط البصرة والتاريخ، مطبعة مصلحة الموانئ العراقية، البصرة، ١٩٧١، ص٦٢.

الخارجية نوري السعيد للتباحث حول مشكلة الحدود، واقترح شاه ايران على الوفد العراقي ان تمنح الدولة العراقية من ثلاثة الى خمسة كيلو مترات من شط العرب الى ايران لكي تتمكن السفن الايرانية من الرسو في ميناء عبادان، إلا ان الحكومة العراقية رفضت المقترح وقدمت مقترحاً مضمونه استعداد الحكومة العراقية بتأجير المقدار المقترح لرسو السفن الايرانية في شط العرب، لكن المفاوضات لم تستمر طويلا وأنهى بكر صدقي بانقلابه عام ١٩٣٦ تلك المفاوضات دون تحقيق غرضها المنشود[١].

استكملت حكومة الانقلاب برئاسة حكمت سليمان، المفاوضات المباشرة مع ايران، بتبادل الآراء والمقترحات بين الحكومتين، ففي بغداد سلمت الحكومة العراقية في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٦ مقترحاتها الى الوزير الايراني المفوض في بغداد بشأن حل الخلاف بين الدولتين في شط العرب، وشملت المقترحات العراقية آمرين أساسيين، الأول: البحث في المسائل المختلف عليها، والثاني مبادئ عامة كتخصيص مرسى في عبادان لإيران لقاء اعترافها بالحدود مع العراق[٢]. ثم جرت بين الوزير المفوض الايراني وبين وزير خارجية العراق ناجي الاصيل مراسلات متبادلة بهذا الشأن، بين فيها للوزير الايراني في رسالة له في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٧ عن استعداد حكومته لعقد معاهدة مع الحكومة العراقية واعترافها الكامل ببروتوكول الحدود سنة ١٩١٣. وحسب المتوقع خلصت تلك المباحثات الى ضرورة انهاء مشكلة الحدود، واعدت وزارة الخارجية العراقية مسودة مشروع المعاهدة المزمع عقدها مع الجانب الايراني فيما له صلة بالموضوع على أن "يبلغ طول المرسى الممنوح لإيران أربعة أميال وعرضه خط التالوك[٣].

تم التوقيع في طهران في ٤ تموز ١٩٣٧ على المعاهدة التي سوت الحدود، بإعطاء ايران مسافة أربعة أميال بجوار ميناء عبادان الايراني، لكنها في الوقت نفسه أقرت بالسيادة العراقية على شط العرب[٤]. وعد شاه ايران التوقيع على المعاهدة بأنها "خبراً ساراً" وتبادل مع الملك غازي برقيات التهنئة بهذه المناسبة[٥]، وبذلك أسدل الستار على مشكلة الحدود

(١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨، ج٣، ص ٣٥٤.

(٢) مصطفى عبدالقادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب، منشورات جمعية الدفاع عن عروبة الخليج العربي، البصرة، ١٩٧٤، ص ٢٥٥-٢٥٧.

(٣) طارق مجيد تقي العقيلي، الدكتور ناجي الأصيل (دبلوماسياً ومفكراً وحضارياً)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٥٨-١٧٢.

(٤) طارق مجيد تقي العقيلي، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ٢٠١٦، ص٢٦٩.

(٥) د. و. ك، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٩٠٦/ ٣١١، برقية من شاه ايران يوم ٥ تموز ١٩٣١ الى الملك غازي، الوثيقة٢؛الملفة نفسها، برقية من الملك غازي يوم ٥ تموز ١٩٣٧ الى شاه ايران، ص١.

بين العراق وإيران طيلة بقاء النظام الملكي في العراق حتى عام ١٩٥٨، وقيام النظام الجمهوري الجديد في العراق، حتى ظهرت مجموعة متغيرات متفاعلة عبرت عن معطيات الواقع العراقي الجديد أولاً، والواقع الايراني المتداخل مع الوضع السياسي الدولي في ظل الحرب الباردة والدور الاقليمي المطلوب من ايران ثانياً.

تصاعدت مخاوف ايران بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق وسقوط النظام الملكي وانسحاب العراق من حلف بغداد ولاسيما وأن ايران كانت جزء من منظومة الحلف، فأخذت تنظر الى النظام الجديد في العراق بعين الارتياب والتخوف، فقد رأت فيه امتداد للأنظمة الثورية التي سادت المنطقة، فضلاً عن تقارب النظام الجمهوري في العراق مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية، ومرور السفن السوفيتية المحملة بالأسلحة عبر الخليج العربي، كان مدعاة لتوجس ايران من ذلك التحول الذي طرأ في العراق والمنطقة[١].

لم يؤد اعتراف إيران بالنظام الجمهوري في العراق في ٣٠ تموز ١٩٥٨[٢]، الى تحسن العلاقات بينهما، بل أثيرت الكثير من المشاكل. ففي الأول من أيلول ١٩٥٨ احتجت إيران على العراق بشأن اجراءات الحكومة العراقية بتغيير ملاك خبراء ميناء البصرة واعتماده على خبراء سوفيت واستخدامهم في المفاصل الادارية والفنية في الميناء، لذا طالبته بتأليف لجنة مشتركة لإدارة شط العرب وفقاً للمادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٧. في الوقت نفسه، رفضت استخدام الخبراء السوفيت، وطالبت بدلاً من ذلك استخدام خبراء من دول اخرى. ردت الحكومة العراقية طلب الحكومة الايرانية، واتهمتها بامتناعها عن دفع رسوم سفنها المارة بشط العرب[٣]، بعد ذلك أخذت بنود معاهدة ١٩٣٧ مثار جدل واعتراضات طرحتها ايران من اعلى مستوياتها الرسمية. ففي مؤتمر صحفي عقده الشاه في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٨ في طهران، اعلن رغبته بإلغاء معاهدة ١٩٣٧ كونها "غير محتملة ولا سابقة لها في التاريخ"[٤]. والأكثر من ذلك تصاعد الموقف العسكري، وتحركت قوات برية وجوية الى منطقة عبادان وديزفول، فضلاً عن القوات العسكرية على ضفاف شط العرب[٥]، وهكذا أضحت معاهدة ١٩٣٧ محور النزاع العراقي-الايراني، ولغة

(١) روح الله رمضاني، سياسة ايران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة: علي حسين فياض وعبدالمجيد حميد جودي، البصرة، ١٩٨٤، ص٤٢٠.
(٢) نوري عبدالحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، بيت الحكمة بغداد، ٢٠٠٥، ج١، ص١٣٩-١٤٣.
(٣) موسى محمد طويرش، العلاقات العراقية-الايرانية ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، ص٤٨.
(٤) راضي دواي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية-الايرانية ١٩٦٣-١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص٣١-٣٣.
(٥) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٥٧.

تهديدات مشتركة بين الطرفين، ورغم ذلك لم يتخذ أي من البلدين اجراءات معادية ضد الآخر، وتأثرت العلاقات التجارية بينهما[١].

تدخل اكراد العراق من جانبهم واستخدموا قضيتهم كورقة سياسية ضاغطة على الحكومة المركزية، فعلى الرغم من مساعي رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم التوصل مع زعماء الاكراد الى حل يرضي الطرفين، لاسيما بعد سماحة بعودة الملا مصطفى البارزاني الى العراق، إذ تم على ما يبدو التوصل حول اتفاق التعاون بين الحكومة العراقية والاكراد، لكن العلاقات الايجابية لم تستمر طويلاً، فتقريب الزعيم قاسم للأكراد واعترافه بحقوقهم السياسية وفق الدستور العراقي[٢]، وعلى صعيد أخر أن هذه المتغيرات لم تحظى برضا وقبول الضباط القوميين العرب الذين قضى الكثير منهم خدمته في الجيش، ولم تكن لديهم النية لمنح الاكراد ما حصلوا عليه من حقوق قد تدفعهم الى الانفصال، و هؤلاء كانوا يعملون لمشروع الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة[٣].

أما على الصعيد الايراني فأن البلاد خلال عامي ١٩٦٠-١٩٦١، واجهت أزمة اقتصادية حادة رافقتها أزمات سياسية ومعارضة قوية ضد حكم الشاه[٤]، اتخذت ايران من ازماتها الداخلية مبرر لها في عودة توتر علاقتها مع العراق حلاً لأزمتها، فمع اعلان اكراد العراق تحركهم العسكري في ١١ ايلول ١٩٦١ ضد الحكومة العراقية وعدت ذلك التحرك يمكن أن يكون ورقة ضاغطة للحصول على تنازلات بشأن الحدود[٥]. رغم أن الشاه لم يكن مستعد لمنح الاكراد تأييده تجاه تلقي اكراد العراق دعماً قوياً من الاتحاد السوفيتي في تلك الظروف وان حركتهم حليفة الشيوعية[٦].

وقد أتخذ الدعم الايراني للمعارضة الكردية اشكالاً عدة، تمثل بفتح إيران لحدودها امام المقاتلين الاكراد وتقديم المؤن والذخيرة لهم، كما سمحت لأكراد إيران بإيواء المقاتلين الاكراد في الوقت نفسه اصبحت وسائل الاعلام الايرانية مكرسة لخدمة المقاتلين الاكراد، ولم يفت في عضدها احتجاجات الحكومة العراقية، واستمر هذا الدعم حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣[٧].

خفت حدة الخلافات العراقية-الايرانية خلال

(١) للتفاصيل ينظر: موسى محمد طويرش، المصدر السابق، ص٤٨.
(٢) طارق مجيد تقي العقيلي، مقدمة في تاريخ العراق، ص٢٧٠.
(٣) اروند ابراهيميان، ايران بين ثورتين، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٣، ص٦٤.
(٤) احسان شيرزاد، مذكرات (مهندساً-اكاديمياً-وزيراً)، المطبعة الوطنية، عمان، ٢٠٠٩، ص١٧٤.
(٥) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٥٦-٥٧.
(٦) المصدر نفسه، ص٥٨.
(٧) نوري عبدالحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ج١، ص٤٤.

المدة ١٩٦٣-١٩٦٨ وشهدت حالة من الهدوء النسبي الذي شهدته علاقات البلدين إبان الحكم العارفي، وما رافقه من تقديم الجهد الدبلوماسي على الخيارات الأخرى، الا أنه لم يلح في الأفق ما يشير الى امكانية التوصل الى تسوية للموضوعات المعلقة بينهما تأتي في مقدمتها خط الحدود والملاحة في شط العرب، وبدا واضحاً للجانب الإيراني ان تغير الأنظمة في العراق، لم يعد مصحوباً بأمل حصولهم على المزيد من المكاسب في مسألة النزاع الحدودي مع العراق[١].

أولاً: اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ (الأسباب والدوافع)

بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ استغلت إيران ذلك لتجد ضالتها وتحقيق طموحها في مناطق الحدود، لاسيما بعد الشكوك التي لاقاها نظام البعث بعد وصوله للسلطة، من قبل القوى السياسية العراقية في البداية فإن إحساسه بالهشاشة داخلياً، حين عمد على الرغبة بترويع اعداءه، ومن اجل كسب شعبية العراقيين عمد الى استخدام ورقة "المؤامرات" والتي عرفت في حينها "بشبكات التجسس لصالح إسرائيل وايران"، وإعطاء الكرد حقوقهم وفق ما عرف فيما بعد ببيان ١١ اذار ١٩٧٠، محاولاً سحب البساط من تحت اقدام الايرانيين الذين كانوا يدعمون الحركة الكردية بالضد من الحكومة العراقية وكان الاتفاق صدمة كبيرة للشاه، وجرت مباحثات ومراسلات بين الحكومتين العراقية والإيرانية حول مشاكل الحدود، وأهمها الملاحة والإدارة في شط العرب، ورغم تبادل الزيارات والوفود الرسمية بين البلدين والواقع، لم يكن ذلك سوى الهدوء الذي سبق العاصفة، فعلى الرغم من مطالبة الحكومة العراقية بإنزال العلم الايراني من سارية السفن الداخلة الى شط العرب وبعد فشل تلك المباحثات، اعلن الشاه من جانبه في ١٩ نيسان ١٩٦٩ وفي خطوة لا مسبب لها، "أن معاهدة ١٩٣٧ التي منحت العراق حق السيطرة على شط العرب لاغيه ولا قيمة لها وحشدت في الوقت ذاته قواتها على الحدود"[٢].

على الرغم مما حققه الشاه من هيمنة في المنطقة "كشرطي للخليج"، الا أنه ورث عن ابيه تركة ثقيلة على حد وصفه حاول ان يجد لها العلاج وهو ما اكده وزير بلاطه اسد علم بأن الشاه أوضح مشكلتين مزعجتين ورثهما عن والده: الأولى مده اتفاقية النفط، والثانية المعاهدة التي وقعها حول شط العرب مع العراق"[٣].

أما حكومة العراق عدت من جانبها إلغاء إيران معاهدة ١٩٣٧، أمر مخالف للقانون الدولي. ولذا طالبته بعرض القضية على محكمة العدل الدولية

(١) مصطفى عبدالقادر النجار، المصدر السابق، ص٣١.

(٢) حنا بطاطو، العراق-الكتاب الثالث، (الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار)، منشورات دار القبس، الكويت، ١٩٩٤، ص٤٠٨.

(٣) اسد علم، الشاه وأنا(المذكرات السرية لوزير البلاط الايراني أسد علم)، ترجمة: فريق من الخبراء العرب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١، ص٥٤٨.

لغرض أخذ رأيها الاستشاري. وايران لن يكون لها سند قانوني بإلغاء المعاهدة، لجأ شاه ايران الى الضغط مرة أخرى باستخدام الورقة السياسية، فدعم التحرك الكردي ضد حكومة بغداد[١]، وهنا أدركت الحكومة العراقية أهمية تسوية قضية اكراد العراق لسد الطريق اما الشاه وتبديد مساعيه باتخاذ الاكراد ورقة ضاغطة عليها، ففي ١١ آذار ١٩٧٠ اعلنت الحكومة العراقية بياناً عزمت فيه على أنها ستطبق الحكم الذاتي في منطقة كردستان العراق بحلول شهر آذار من عام ١٩٧٤، كما وعدت بأجراء تعداد سكاني في المناطق المختلف عليها التي تطالب القيادة الكردية بضمها لمنطقة الحكم الذاتي[٢]، خلال ذلك أخذت المناورات السياسية والمواقف المعادية بين ايران والعراق، طريقها لتأزيم علاقات البلدين وجعلها في موقف لا يحسد عليه، فمن جهته، قام شاه ايران بإعادة الثقة في علاقاته من دول الخليج العربي الذي اتسمت بالفتور على خلفية احتلال ايران للجزر الثلاث (طنب الصغرى، طنب الكبرى، أبو موسى) التابعة للأمارات عام ١٩٧١، فقد أدرك شاه ايران بأن التحول المفاجئ في العلاقة مع بلاده مرتبط بعلاقات حسنة مع مشيخات ودول الخليج العربي، قد يكون داعماً لسياسته تلك[٣]

حتى ذلك الوقت، يبدو ان الوعود في القضايا السياسية غير ملزمة الا لمن يصدقها، فقد أخذت الخلافات تزداد بين قيادة البعث والقيادة الكردية المتمثلة بزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مصطفى البارزاني، كما أخذت قيادة البعث تتلكأ في تطبيق بنود اتفاق ١١ آذار، لاسيما في اجراءات الاستفتاء السكاني، وتبعاً، لذلك ازداد التراشق الاعلامي بين الطرفين البعثي-الكردي وأخذت صحافة الحزبين كل واحدة منها تكيل التهم الى الطرف الآخر[٤]، في غضون ذلك اعترفت قيادة البعث بالأخطاء التي ارتكبت في ميدان التطبيق والتعامل مع الحزب الديمقراطي الكردستاني[٥]، مع ذلك ورغم طلب قادة البعث من القيادة الكردية تقديم مشروعها الخاص بالحكم الذاتي الذي قدم في ٩ آذار ١٩٧٣ الا ان المشروع الكردي لم يلق الاعتبار والاهتمام لدى قيادة البعث اذ جرى اهماله كلياً[٦]، وفي ايلول ١٩٧٣ دعا رئيس الجمهورية، احمد حسن البكر القيادة الكردية الانضمام الى الجبهة الوطنية والقومية

(١) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٦٤.

(٢) نديم احمد الياسين، المسألة الكردية (مواقف ومنجزات)، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥، ص٥١-٥٨.

(٣) صلاح خلف محمد، المصدر السابق، ص٦٥.

(٤) علي صالح عباس الحسناوي، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٧٣-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٧، ص٩٤-١٠١.

(٥) للمزيد ينظر: حزب البعث العربي الاشتراكي، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن، مطبعة الثورة، بغداد ١٩٧٧، ص٨٣-٨٤.

(٦) شورش حسن عمر، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقية، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٥، ص٣٠٤.

التقدمية التي عقدت بين حزبي البعث والشيوعي غير ان القيادة الكردية لم توافق على الانضمام للجبهة، وعلل ذلك الرفض بعدم تنفيذ بيان ١١ اذار كاملاً[١].

شهدت منطقة الشرق الأوسط حدثاً كبيراً تمثل في الحرب العربية-الاسرائيلية في تشرين الاول ١٩٧٣. بلا شك أن تلك الحرب أسهمت على مستوى احداثها ونتائجها في تهيئة الظروف الموجبة للتقارب العراقي-الايراني، إذ أن اندلاعها دفع الحكومة العراقية الاشتراك في الحرب[٢]، لذلك أصدر مجلس قيادة الثورة في ٧ تشرين الأول ١٩٧٣ استعداد الحكومة العراقية لإرسال وفد يمثلها لمناقشة الخلافات القائمة مع طهران كما انها على استعداد لاستقبال وفد ايراني في بغداد، وعلل مجلس قيادة الثورة اسباب التقارب بين الدولتين: "ضمن هذه المرحلة ولما كان العراق يتحمل مسؤولية قومية كبرى في المساهمة الفعالة، وبكل طاقاته في هذه المعركة فأنه يتوجه الى الجارة ايران بالدعوة الى اعادة علائق حسن الجوار والتعاون وحل المشكلات القائمة "[٣]، وأن اشتراك العراق في الحرب استلزم منه نقل أعداد كبيرة من القوات العراقية المرابطة على طول الخط الحدودي مع ايران، بسبب المناوشات القائمة بين حين وآخر بين الجانبين، لذا كان من المحتم على الحكومة العراقية أن تؤمن الحدود مع ايران، والتي وجده الشاه فرصة ليحقق ما يطمح اليه في شط العرب، وأعلن عن قبوله للطلب العراقي وحل مشاكل البلدين بالطرق السلمية وعودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين[٤].

لم تكن مناشدات العراق لإيران لفتح صفحة جديدة من العلاقات الدبلوماسية عبر الاعلام، بل بل عن طريق محادثات مباشرة جرت في عام ١٩٧٣ في جنيف ومثل العراق فيها وزير الخارجية مرتضى سعيد عبدالباقي الحديثي، والثانية جرت في اسطنبول، والثالثة في نيويورك ومثل العراق في المحادثات وزير الخارجية شاذل طاقة[٥].

ان هذا التقارب في الحقيقة لم يكن بمعزل عن نشاط حكومة الولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت تخشى على مصالحها في المنطقة من احتمال توسيع النزاع بين العراق وإيران بعد اخذه منحنى اخر والذي يقود الى حرب شاملة ومحتملة وكانت كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي يعرضان وساطتهما لإنهاء الخلاف بينهما وأوضحت المعلومات التي ذكرها مكرم الطالباني (ممثلاً عن حزب الحزب الشيوعي العراقي) في حكومة البعث بأن وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية هنري كيسنجر (Kissinger Henry) قام بزيارة سرية الى بغداد لوضع نهاية للنزاع العراقي-

(١) علي صالح عباس الحسناوي، المصدر السابق، ص٩٤-٩٥.
(٢) خالد يحيى العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، بغداد، ١٩٨١، ص٢١٩.
(٣) "الثورة" صحيفة-بغداد، العدد ١٥٧٨، ٧ تشرين الاول ١٩٧٣.
(٤) راضي دواي طاهر، المصدر السابق، ص١٢٠.
(٥) "النهار" صحيفة-بيروت، العدد ١٢٤١٥، ١٠-٣-١٩٧٥.

الايراني، وكان العراق في وضع لا يمكنه مواجهة ايران بعد ان حقق الشاه طموحه في الخليج العربي، واستولى على بعض المناطق الحدودية الغنية بالنفط في منطقة زين القوس[1].

أشر تقارب العراق مع الغرب والانفتاح عليه تقدماً في هذا الاتجاه على وفق ما جاء في تقرير بريطاني وهو تقرير السفارة البريطانية في بغداد عندما أشار الى ضرورة حسم تلك الأزمة وأهم ما جاء في التقرير "أستخدم الايرانيون صواريخ أرض-جو بريطانية الصنع وتمكنوا من اسقاط طائرتين عراقيتين مؤخراً فوق الأراضي العراقية التي يسيطر عليها المتمردون (الأكراد) وهي حقيقة لم يعترف بها العراقيون، وهكذا فأن علاقات العراق مع ايران والتي بدأت في مطلع العام تتجه نحو الهدوء بعد تدخل ناجح من قبل مجلس الأمن أثر عدد من المصادمات الجدية على الحدود"، في حين واصل التقرير وعبر عن مخاوفه من استمرار الازمة بـ"لذا من المتوقع ان العراق يحدد رده والتعبير عنه في مكان آخر عن طريق إثارة القلاقل في عربستان، وقام العراق بتشكيل لجنة جديدة تتبنى الدفاع عن عروبة الخليج، وبدأت تكون فعالة وبالقيام بمثل هذا العمل ربما يضطر العراق أعادة النظر في علاقاته مع السوفيت"[2].

يظهر أن الدافع الرئيسي الذي دفع الحكومة العراقية لعقد اتفاقية الجزائر يدور حول محورين الاول انهاء الحركة الكردية المسلحة، والثاني انهاء القطيعة بين بغداد وطهران وكانت الحكومة العراقية تركز على المحور الثاني لكونه سيحقق لها هدفين الاول وقف الامدادات الايرانية للأكراد، والثاني سينهي الخلاف المستمر بينهما ويعزز من وقوف ايران الى جانب قضايا العراق الداخلية والخارجية، وهذا مشروط بتنازل العراق عن شط العرب وهو ما تطمح اليه ايران منذ اتفاقية ١٩٣٧، ونجحت حكومة بغداد في اقامة علاقات مع حلفاء ايران (الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا، وفرنسا) قبل عقد اتفاقية الجزائر بسنة تقريباً[3].

أدت المفاوضات السرية والمباشرة بين الحكومتين العراقية-الإيرانية في بداية عام ١٩٧٤ وبرعاية الأمم المتحدة ومن خلال مندوب الامين العام للأمم المتحدة (لويس مثيكهان موندز) ومثل العراق في المفاوضات كل من وزير خارجية العراق سعدون حمادي ووزير الخارجية الايرانية عباس خلعتبري وجرت المفاوضات في اسطنبول، وبعد ان وقع

(١) مكرم الطالباني، مراحل تطور الحركة الكردية، مجلدان، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٩، المجلد١، ص٣٧١.

(٢) برقية من سفير صاحبة الجلالة في بغدد الى وزير الخارجية والكومنولث، الرقم Nbr ٥٣١٧٥١٤١١ ، ١٩٧٤-janewary-٦، نقلاً عن مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد ١٩٧٤-١٩٨٣، دار الوضاح للنشر، عمان، ٢٠١٨، ص٣٥.

(٣) اوفرا بينغيو، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٤، ص١٨٠-١٨١.

الطرفان على معاهدة تطبيع للعلاقات بين الجانبين رحب مجلس الأمن الدولي من جانبه بذلك الاتفاق في قراره المرقم (٣٤٨) في ٩ أيار ١٩٧٤ [١].

أثار هذا التقارب مخاوف الأكراد الأمر الذي دفعهم للاتصال بالشاه، على حد قول مسعود البارزاني للتأكد من صحة تلك المعلومات، حاول الشاه من جانبه ان يبدد مخاوف الاكراد، فعمد الى زيادة مساعداته العسكرية [٢]، وهذا الأمر يعزز مكانة ايران في اي اتفاق مقبل.

حقق استئناف العلاقات الدبلوماسية مع ايران مدة من الهدوء النسبي في شمالي العراق، لكن مع ذلك كانت المخاوف التي أثيرت في نفوس الاكراد تعود الى تراجع الحكومة العراقية عن اتفاقها معهم، ففي ٢١ كانون الثاني ١٩٧٤، أصدر مجلس قيادة الثورة قرار بإلغاء "لجنة السلام "المكونة من الاكراد وعدد من المسؤولين الحكوميين وتشكيل ما يسمى بـ "اللجنة العليا لشؤون الشمال "، التي كانت برئاسة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين [٣]. لم تبدي الحكومة أي مرونة مع الاكراد، لذلك اصر الملا مصطفى البارزاني على عدم تنازله عن أي جزء من منطقة الحكم الذاتي بما فيها كركوك، وطالب تأجيل تنفيذ قانون الحكم الذاتي الى آذار ١٩٧٥، إلا ان صدام حسين رفض المقترح [٤]، بدعوى أن الحكومة وعدت الشعب العراقي بتطبيق قانون الحكم الذاتي في ١١ آذار ١٩٧٤ [٥].

شكلت القضية الكردية محور مهم في الخلافات العراقية-الإيرانية وكانت ورقة ضغط من ايران على العراق فأن ما دفع ايران للدخول بمفاوضات مع العراق جاء من موقع القوة، فلم تعد بحاجة الى استخدام المراوغة القانونية، أو اللجوء الى سياسة الأمر الواقع لانتزاع موافقة العراق على منحها بضعة كيلومترات هنا أو هناك على غرار سياستها السابقة، بل دخلت المفاوضات بشروطها وحقوقها التي تدعيها في شط العرب، كان شرط العراق للدخول في تلك المفاوضات هو على ايران ان تتوقف عن دعمها للأكراد، فكان عليه فضلاً عن تخليه عن سيادته الكاملة على شط العرب، وان يكف العراق عن ادعاءاته "الصبيانية "على حد وصف شاه ايران في خوزستان، وإنهاء حملاته الاعلامية ضد ايران [٦]

يذكر توما توماس ممثل الكادر الشيوعي في

(١) وزارة الخارجية العراقية-ممثلية الجمهورية العراقية في الامم المتحدة-نيويورك، (على الفور)، م/ قرار مجلس الامن الدولي حول الاتفاق العراقي-الايراني ٩آيار ١٩٧٤.

(٢) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ٣أجزاء، مطبعة وزارة التربية، اربيل، ٢٠٠٢، ج٣، ص٣٤٣-٣٤٤.

(٣) جبار قادر وطارق جامباز، قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل الخاصة بالكورد وكردستان، اربيل، ٢٠١٣، ص٨٢.

(٤) علي صالح عباس الحسناوي، المصدر السابق، ص٩٧.

(٥) للمزيد من التفاصيل عن موقف حكومة البعث ينظر: صدام حسين، شعب واحد ومصير واحد، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٥.

(٦) علي صالح الحسناوي، المصدر السابقص٩٨.

اجتماع (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية) الذي عقد في الموصل في كانون الثاني ١٩٧٥ والذي ترأسه صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عندما أشار: "بأن نهاية الحركة الكردية باتت قريبة جداً وان الملا مصطفى سيرفع الراية البيضاء"، لم نصدق في الحقيقة ذلك الكلام واستبعدنا حدوثه واعتبرناه كغيره من الادعاءات، فالوقائع الميدانية كانت تسير بشكل اخر تماماً[١].

وفي ضوء التقارب العراقي-الايراني حاول الأكراد فتح صفحة جديدة مع الحكومة ولكنها لم تستجيب لمطالبهم عندما سافر القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني محمد محمود عبدالرحمن الى القاهرة في بداية شباط ١٩٧٥ وهو يحمل رسالة من مصطفى البارزاني للرئيس المصري انور السادات جاء فيها "أننا نود أن تقوموا انتم العرب بالتدخل لحل المشكلة بيننا وبين الحكومة المركزية ولا أحد غيركم ووعد السادات بأن يبذل ما في وسعه من جهد بهذا الشأن"[٢]، لكن يبدو ان الحكومة العراقية فضلت مسار التفاوض مع ايران.

ثانيا: مرحلة التفاوض

تحولت مرحلة التفاوض السري الى وساطات بين العراق وإيران فقد بدأت في ٦ كانون الثاني ١٩٧٥، حينما زار الشاه الأردن وبعدها مصر المدة من ٨-١٢ كانون الثاني ١٩٧٥ وتركز جانب مهم من محادثاته في الأردن ومصر حول النزاع مع العراق، ليعلن صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة "أن الموقف السياسي والعسكري في الشمال لم يكن جيداً كما هو الان"[٣]، ولاسيما خسائر الجيش البشرية والمادية التي اثقلت كاهل الحكومة العراقية، مما دفع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة للإفصاح لإدريس البارزاني نجل مصطفى البارزاني قبل توقيع اتفاقية الجزائر "لو اضطررنا الى التنازل لإيران عن شط العرب كي لا يخرج العراق من يدنا فلن نتردد"[٤]، وفي ذلك الوقت كانت ايران خسرت على دعمها للأكراد مليارات الدولارات في سبيل تعزيز مكانتها كشرطي لمنطقة الخليج فقد التي بلغت في عام ١٩٧٤ (٣٫٥) مليار دولار، ولم يشكل هذا الدعم شيئاً يستحق الذكر للإيرانيين، اذا استمروا في حرب لا نهاية لها[٥].

حصلت وساطات عربية (أردنية-سعودية-مصرية) لتحيق التقارب بين الجانبين، رغم أن الصحف وأجهزة الاعلام الاخرى قدمت برقيات الاستنكار على أي انباء اخرى، وكانت الحكومة العراقية من جانبها نفت أي وساطة بين الجانبين لأنها كانت ترفض ان تصور الخلاف على انه خلاف عراقي-أيراني، لأنها تعده خلاف عربي-ايراني

(١) توما توماس، أوراق توما توماس، مطبعة آزادي، اربيل، ٢٠١٧، ص١٤٤.
(٢) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٣٤٤.
(٣) اوفرا بينغيو، المصدر السابق، ص١٨٢.
(٤) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٣٤٣.
(٥) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٤٠٨.

وطلبت من الوسطاء العمل وفق هذا المبدأ[١].

حاول الأكراد في ظل نشاط هذه الوساطات إيجاد تفاهم مع الحكومة العراقية لكي لا توجه لهم ضربة من قبل الطرفين، فلم يلقى عرضهم للتفاوض قبولاً لدى الحكومة، في ظل التفاهمات الجارية بين العراق وإيران والتي حسمت امرها في مؤتمر دول الاوبك في الجزائر وتحت رعاية الرئيس الجزائري هواري بومدين، وتم اللقاء الاول بين صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وبين الشاه محمد رضا بهلوي في يوم الرابع من اذار ١٩٧٥، ولدى وصولهم مطار الجزائر، ولاشك ان هذا الاجتماع اذا نجح سيكون نقطة تحول في سير الاوضاع في المنطقة، فهو يحقق للعراق انهاء الحركة الكردية وتأمين الحدود الشرقية مقابل خسارته لنصف شط العرب، في حين أن ايران ربحت شط العرب وهو ما كانت تطمح اليه[٢].

وصفت الصحف الايرانية بان هذا اول لقاء تم بين شخصية عراقية كبيرة وبين الشاه محمد رضا بهلوي منذ نشوب الازمة بين البلدين وحتى الان، وتحفظت بعض الصحف الايرانية عن فحوى اللقاء[٣]، في حين ذهبت صحف أخرى الى ابعد من ذلك وتركت التحفظات الدبلوماسية جانباً وكشفت النقاب عن دور الوساطة التي يقوم بها الرئيس الجزائري هواري بومدين بهدف تسوية الخلافات القائمة بين العراق وايران[٤].

أرادت الحكومة الايرانية ومن خلال صحافتها توضيح ان من طلب التقارب هم العراقيون وهو ما ذكرته احدى الصحف الايرانية **"**بان العراق يمر الان بوضع يجعله يتحسس بان ايران ليست جاراً قوياً فحسب، بل انها تقوم بدور هام وحساس في ميدان السياسية العالمية، ولاسيما بالنسبة للبلدان العربية والإسلامية**"**[٥].

يبدو ان فرصة انعقاد اجتماع للدول المصدرة للنفط (اوبك) في اذار ١٩٧٥ في الجزائر كانت فرصة انتظرها الكثيرون، وكان الدبلوماسيون يلاحقون من جانبهم تلك القمة، وكانت التساؤلات هل يحضر شاه ايران الى تلك القمة لاستكمال المفاوضات السابقة او يعتذر كما اعتذر الملك السعودي فيصل بن عبدالعزيز وكان المؤمل من حضوره لإعادة العلاقات بين السعودية والعراق، وبعد ان تأكد مشاركة الشاه علق الكثيرون اماله على تلك القمة[٦].

(١) "النهار "صحيفة-بيروت، العدد١٢٤١٥، ١٠-٣-١٩٧٥.
(٢) "الانوار "صحيفة-بيروت، بيروت، ٥/ ٣/ ١٩٧٥.
(٣) "كيهان " صحيفة-طهران، ٥ اذار ١٩٧٥. نقلاً عن مديرية الاعلام العامة -مديرية البحوث والإحصاء، العلاقات العراقية-الايرانية على ضوء اتفاق الجزائر، القسم الاول(سري)، ١٩٧٥.
(٤) "اطلاعات " صحيفة طهران، ٥ اذار ١٩٧٥، مديرية الاعلام العامة، المصدر السابق.
(٥) "نداي ايران نوين "صحيفة-طهران، طهران، ٦ اذار ١٩٧٥.
(٦) "النهار "جريدة، بيروت، ٥ اذار ١٩٧٥. نقلاً عن أصداء الاتفاق العراقي-الايراني في الصحافة العربية والعالمية، ارشيف وزارة الخارجية.

وفي الخامس من اذار ١٩٧٥، وهو اليوم الثالث لوصول نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والشاه الى الجزائر تم عقد لقاء ثالث مع شاه إيران. وصف الاجتماع الذي دام لأكثر من اربع ساعات، بكونه الخطوة الاولى نحو اذابة الخلافات في العلاقات بين بغداد وطهران"[١].

كان اجتماع "اذابة الجليد "كما أطلقت عليه الصحف الايرانية، تم قبيل منتصف ليلة الاربعاء وانتهى في فجر الخميس. وذكر بأن الرئيس الجزائري حضر الاجتماع وغادر المكان بعد الدقائق الاولى ليتركهما منفردين في النقاش، وفي الساعة الرابعة والنصف من فجر يوم الخميس اختتمت المحادثات فيما بينهما، وفي اعقاب هذا الاجتماع المطول بات من الواضح بأن صفحة جديدة من العلاقات بين العراق وإيران تم فتحها[٢].

وفي ظل سياسة التقارب بين الجانبين والمفاوضات التي سبقت اعلان الاتفاق، أعلنت الحكومة العراقية من جانبها وعبر صحافتها ان صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وقع مع شاه ايران في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين من مساء ٧ اذار ١٩٧٥ على اتفاقية "انهاء المشاكل المعلقة بين العراق وإيران "، وحضر التوقيع الذي تم بقصر الامم بالعاصمة الجزائرية الرئيس الجزائري هواري بومدين، واتسمت المفاوضات بالصراحة الكاملة وبإرادة مخلصة من الطرفين للوصول الى حل نهائي دائم لجميع المشاكل القائمة بين البلدين وتطبيقاً لمبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية[٣].

ثالثاً: بنود الاتفاقية: تضمنت الاتفاقية الأمور الآتية[٤]:

١-ارجاء تخطيط نهائي للحدود البرية بين البلدين بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد لرسم الحدود لسنة ١٩١٣.

٢-تحديد الحدود النهرية حسب خط التالوك.

٣-بناء على هذا سيعيد الطرفان الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة وذلك من اجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي لكلا الطرفين.

٤-اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار اليها اعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي فأن أي مساس بأحدي مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر.

وأعلن الطرفان رسمياً بأن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أي تدخل خارجي كما اتفقا على ان يبقيا على اتصال دائم بالرئيس الجزائري هواري بومدين

(١) "صحيفة كيهان "، ٦ اذار ١٩٧٥، نقلاً عن مديرية الاعلام العامة، العلاقات العراقية -الايرانية.

(٢) "() المصدر نفسه "، ٨ اذار ١٩٧٥، نقلا عن مديرية الاعلام العامة، العلاقات العراقية-الايرانية.

(٣) "الثورة"، العدد ٢٠١٤، ٧/ ٣/ ١٩٧٥.

(٤) "الثورة"، العدد ٢٠١٥، ٨/ ٣/ ١٩٧٥.

وعلى قيامه عند اللزوم بالمساعي الاخوية لتنفيذ القرارات المتخذة وتضمن البيان دعوة الطرفين لزيارة لبلديهما[١].

وصف صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة توقيع الاتفاقية بأن "غايتها مكانة البلدين النفطية "، ولم يتطرق الى القضية الكردية التي هي محور اتفاقه الاساسي وأشار بأن: **"**العراق وإيران دولتان نفطيتان لهما وزنهما في المنطقة، وسيترك اتفاقهما هذا انعكاسات كبيرة على مستقبل تضامن دول منظمة الاوبك وتعزيز علاقتهما **"**، وبين شاه ايران من جانبه الاتفاق بأنه: **"**ان وضع حداً للخلاف حال دون ان نتمكن في يوم من الايام من ضبط علاقاتنا، وأخيرا سوف نطوي صفحة الماضي وننهي الخلاف الذي كان قائماً بين بلدينا **"**[٢].

وأشار اسد علم وزير بلاط الشاه عند عودة الشاه الى إيران يوم السابع من اذار ١٩٧٥ عقب التوقيع على اتفاقية الجزائر أنه كان **"**مفعماً بالرضا والتفاؤل، وهو أمر مستحق بسبب الانتصارات التي حققها، قلت للشاه أن هذه الرحلة كانت في رأيي أنجح رحلاته على الأطلاق. أجاب: وهي كذلك فعلاً رغم أنها قد استنفذتني تماماً. لم أكن أنام أكثر من ساعتين ليلاً. وعندما وقفت على ميزان حمامي هذا الصباح وجدت نقصاً ثلاثة كيلوغرامات بأكملها. لقد مرت قمة الأوبك على ما يرام، وكذلك تقريباً التسوية مع العراق **"**، وبهذا حقق الشاه حلمه بعقده للاتفاق كما يشير اسد علم عندما علق الشاه على ايجاد حل لأرث ابيه معلقاً **"**ولهذا أحمد الله على الوصول الى حل جذري لمشكلة النفط، كما أصبح بمقدوري الان أن أمزق اتفاقية شط العرب لعام ١٩٣٧**"**[٣].

بعد ان تم التوقيع على اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران شكلت لجان لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ، واللجان الثلاث هي:

١-لجنة الحدود البرية. ٢-لجنة الحدود النهرية ٣-اللجنة العسكرية.

وشكلت لجنة عليا للتنسيق والإشراف على اللجان المذكورة في تأدية مهامها على الوجه الأكمل وخلال مدة شهرين حتى يصار الى عقد بروتوكول عن كل لجنة تكون بمجموعها جزء لا يتجزأ من معاهدة لحل المشاكل المعلقة[٤].

نتائج الاتفاقية

خرجت الاتفاقية بنتائج عدة أذ كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير وكانت حجة لبدء الصراع بين البلدين على احتلال المركز الاول في الخليج العربي، فضلاً عن ذلك قضية شط العرب كانت هناك عمليات عسكرية متبادلة على حدود البلدين شجعت الملا مصطفى البارزاني التمرد ضد

(١) "نداي ايران نوين "، طهران، ٨ اذار ١٩٧٥، نقلاً عن مديرية الاعلام العامة، العلاقات العراقية الايرانية.
(٢) "الثورة "، العدد ٢٠١٥، ٨/ ٣/ ١٩٧٥.
(٣) اسد علم، المصدر السابق، ص٥٤٨.
(٤) "الثورة "، العدد ٢٠٢٤، ١٨-٣-١٩٧٥.

الحكومة العراقية، كما قامت حكومة بغداد بتحريك جماعة "حركة تحرير الاحواز" عن طريق امدادهم بالمساعدات للقيام بعمليات تخريبية داخل ايران، لتنهي الاتفاقية في مادتها الثالثة وقف عمليات "التسلل" وهذا يعني غلق للحدود بين الطرفين[1].

وبذلك كانت واحدة من اهم نتائج اتفاقية الجزائر انهيار الحركة الكردية، وما رافق ذلك من تجنب لخطر حرب شاملة مع قوات الشاه بفضل الاتفاق العراقي-الايراني حول عدم التدخل وهو امر اسهم في جلب الاستقرار للحكومة العراقية وعزز هيبة قادته، بعد ان ادراك قادة البعث ضعف قوتهم وموقفهم أمام المجتمع الدولي لذلك اتخذوا باستمرار اجراءات لتقوية أنفسهم داخل البلاد[2].

أعطت اتفاقية الجزائر زخماً للقوات العراقية للهجوم على القوات الكردية المنكسرة واستخدمت القوة المفرطة وهو ما يمثله جانب المنتصر الامر الذي اشار اليه نائب رئيس مجلس قيادة الثورة من اعتراف باستخدام القوة المفرطة بحق الاكراد في اجتماع الجبهة الوطنية والقومية التقدمية حين قال: "بعض اجهزتنا أصيبت بالغرور بعد ٦ آذار عام ١٩٧٥، وتصرفت تصرفاً مخالفاً للتوجيهات وحدثت تجاوزات وتصرفات خاطئة. لقد كنا نقول دائما ان عليكم الا تتصرفوا تصرف المنتصر مع عدو خارجي، لأننا لم ننتصر في معركة عسكرية مع عدو خارجي"[3].

لا تتمثل الاتفاقية بتنازل العراق عن نصف شط العرب، ولا بإنهاء الدعم الايراني للحركة الكردية، بل كان العراق بدوره أحتضن المعارضة الايرانية لحكم الشاه وإذاعة للمعارضة تبث من بغداد، ويؤكد المترجم الخاص للحكومة العراقية والذي كان صلة الوصل بين الحكومة العراقية والمعارضة الايرانية سالم الاطرقجي عن ابعاد الاتفاق وحرص الجانبان على احترام بنود الاتفاقية والتمسك ببنودها إذ "سارع كل طرف لإبداء حسن نيته فالجانب الإيراني مثلا، سارع إلى تنفيذ حكم الإعدام بثلاثة من الاكراد العراقيين الذين سبق لهم ان اختطفوا طائرة عراقية توجهوا بها الى طهران، اما الجانب العراقي سارع من جانبه إلى فرض رقابة صارمة على ما يذاع من برامج إذاعات المعارضة الايرانية العاملة داخل العراق، وجمع اسلحة المعارضة الايرانية الموجودة على الحدود العراقية-الايرانية مما اضطر البعض منهم الى مغادرة العراق"، يبدو ان الإيرانيين لم يكونوا الوحيدين الذين تخلوا عن الاكراد، فالحكومة العراقية هي الاخرى اجهضت مشروع المعارضة الايرانية في العراق عقب الاتفاق فذكر سالم الاطرقجي أنه "التقى بأحد قيادي منظمة (مجاهدي خلق) ويدعى بهروز ستودة قال معاتباً اياي فضحتمونا امام ابناء شعبنا"[4].

(١) "النهار"، العدد ١٢٤١٥، ١٠-٣-١٩٧٥.

(٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٤٠٩.

(٣) للمزيد من التفاصيل ينظر: صدام حسين، خندق أم خندقان، در الثورة للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٧٧، ص٣٨.

(٤) سالم الاطرقجي، أوراق من مشورات الصمت، مكتبة

انتكست المعارضة الايرانية المتواجدة في العراق بما اصاب المعارضة الكردية للنظام العراقي، فأن هدف الاتفاق يكمن اضافة لتقاسم الملاحة في شط العرب كان هناك اتفاق اعمق واشمل من تقاسم الملاحة والذي يعد في حقيقته مكافأة لاتفاق انهاء الحركة الكردية وهي الاخرى اصيبت بنكسة كبيرة عقب ذلك الاتفاق، وذكر بهذا الصدد ذاته اسد علم وزير بلاط الشاه عندما سأل الشاه عن مصير الاكراد وكان قد أصدر أوامره بأن يمنح لهم ملجأ في ايران، وأيضاً عن فكرة أقامة كردستان ذات الحكم الذاتي. قال جلالته: "كلام فارغ لقد قاسوا الهزيمة تلو الهزيمة، وبدون معونتنا ما كانوا ليصمدوا في وجه العراقيين أكثر من عشرة أيام، لقد أمضيت أربع ساعات ونصف مع صدام حسين، الذي اعترف لي أنه في مرات عديدة كان وجود قواتنا ومدفعيتنا هو العامل الوحيد الذي يحول بين العراقيين وتحقيق النصر"، غير أنني قلت أن المزاعم الكردية قد تكون مفيدة يوما ما فرد الشاه "ربما ولكن لن أندهش إذا اصبحت اتفاقيتنا مع صدام حسين دائمة، فقد تختار بغداد أن تقيم علاقات اوثق معنا وتتخلص من النفوذ الاجنبي، ولاسيما السوفيتي "[1]، وهو على ما يبدو ان الشاه حقق هدف الغرب جر العراق من النفوذ السوفيتي.

وبعد ان حقق الشاه حلمه في الاتفاق جاء دوره ليكمل رد فعله تجاه الكرد الذين وقعوا اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ والتي عارضها بشده، وعقب توقيع الاتفاق طالب الملا مصطفى البارزاني اللقاء بالشاه ليحدد له موعد للمقابلة وهو يوم ١١ آذار ١٩٧٥ وهي ذكرى توقيع اتفاق اذار، فيذكر محسن دزه ئي المرافق للملا في تلك المقابلة انه بعد تبادل التحية شرع الشاه بالكلام قائلاً: "انه قد عقد هذه الاتفاقية لأن اصدقائه أخذوا يلومونه بأنه أذا اوقف مساعداته فسوف يغير العراق سياسته وقال بأنه قرر نهائياً السير في هذا الطريق وأن امامنا خيارات ثلاث هي:

اولاً: اللجوء الى ايران.

ثانياً: العودة الى العراق الذي اصدر عفواً عاماً عن الجميع بناءً على طلبه.

ثالثاً: الاستمرار في القتال دون توقع أية مساعدة من إيران بل ستغلق الحدود كافة بوجهنا في نهاية شهر آذار.

وحاول البارزاني في حوار بينه وبين الشاه ان يبين له موقف الشعب الكردي ماذا سيكون رده تجاههم بعد سماع خبر انهاء الحركة الكردية، ليرد عليه الشاه: "سيقولون بأن قادتنا اضاعوا حقوقنا بالكلام الكثير"، وقال له البارزاني "بأننا وضعنا ايدينا في ايديكم بصدق من أجل الصداقة لا لكي تقطع ايادينا"، لينهض الشاه تعبيراً على انتهاء المقابلة[2].

بساتين المعرفة، بغداد، ٢٠١٣، ص١٤٣-١٤٤.

(١) اسد علم، المصدر السابق، ص٥٤٩.

(٢) محسن دزه ئي، أحداث عاصرتها، ٣ اجزاء، دار ئاراس،

وبعد ان انهى الشاه مقابلته مع الملا مصطفى البارزاني التي وصفها وزير بلاطه بأنها كانت قلقه، فطالب الاكراد من الشاه المزيد من الوقت للعبور مع اسرهم عبر الحدود إلى ايران، وأن البارزاني يخشى على أصدقائه وأقاربه الذين سيتركهم ورائه، الا ان جلالته أصر على أن يسمح باللجوء للمقاتلين فقط وقال "أن العراقيين لن يؤذون النساء والأطفال "، وعقب على كلام الشاه بأنه بينما يكون هذا الكلام حقيقياً، فإننا يمكن بصعوبة أن نتوقع من الاكراد تصديقه وأن يرتكوا اسرهم ويرحلوا، اقترح جلالته وضع هذه الأسر تحت حماية الصليب الاحمر الدولي ووعد بأن يرتب ذلك، وهو لا يرى امامنا أي خيار إذا اردنا ان نحترم اتفاقنا مع العراق[1].

وهذا الأمر دفع الشاه الى مناشدة الحكومة العراقية بإيقاف القتال حتى نهاية اذار ١٩٧٥ بعد ان وجدت الحكومة العراقية الفرصة مناسبة للقضاء على القوات الكردية التي واصلت قتالها ضد الحكومة العراقية، وهو ما دفع الشاه للتدخل لتوفير الظروف الملائمة له لتنفيذ التزاماته بموجب الاتفاق، ومن جانبها بينت الحكومة العراقية هي الاخرى من خلال صحافتها مناشدات الجانب الايراني بموجب اتصال جرى بين وزيري خارجية البلدين في ١٣ اذار ١٩٧٥ بصدد ذلك، واهم ما جاء في بيان الحكومة العراقية بأنه: **"**اثناء المحادثات التي جرت في الجزائر، طلب شاه ايران، مهلة حتى نهاية هذا الشهر لكي تتمكن السلطات الايرانية المختصة من تنفيذ ما يترتب عليها من التزامات بهذا الشأن بموجب الاتفاق، وان يتم خلال ذلك من الجانب الايراني ابلاغ عناصر الجيب العميل، بأن الحالة الجديدة التي نشأت في العلاقة بين العراق وايران، تتطلب وضع حد لنشاطها في الجانب الايراني من الحدود وان عليها خلال هذه المدة ان تختار بين الاقامة الدائمة والنهائية في ايران، أو التسليم للسلطة في العراق، اما من يقرر منهم الاستمرار في العصيان فانه نفسه يتحمل مسؤولية ذلك، على حد تعبير الشاه، وقد وافق الجانب العراقي بشرط ان تمتنع عناصر (الجيب العميل) خلال هذه المدة عن اطلاق النار على قواتنا المسلحة الا فأن قواتنا المسلحة سترد بقوة**"**[2].

عدلت ايران عن مواقفها على بقاء الاكراد في اراضيها وهذا ما دفعها للتوسط لدى الحكومة العراقية لإصدار عفو عن المقاتلين الكرد وهو ما اكده وزير خارجية طهران عباس علي خلعتبري وقال "ان هناك (٩٧٫٠٠٠) الف لاجئ كردي في ايران لا تزال امامهم مهلة تنتهي في اخر شهر حزيران ١٩٧٥ للاستفادة من عفو عراقي والعودة الى ديارهم في شمالي العراق "[3].

اربيل، ٢٠٠٢، ج٢، ص٢٩٧-٢٩٨.

(١) اسد علم، المصدر السابق، ص٥٥٠.

(٢) "الثورة "العدد ٢٠٢١، ١٤-٣-١٩٧٥.

(٣) وزارة الاعلام -وكالة الانباء العراقية-بغداد، ردود فعل خاصة باتفاقية الحدود بين العراق وايران، حزيران ١٩٧٥.

ولتنفيذ بنود الاتفاقية الجزائر شكلت لجنة عرفت بـ "اللجنة التنظيمية المختلطة بين العراق وايران "، وزار وفد عراقي برئاسة وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي واسهم في المفاوضات وزير خارجية الجزائر عبدالعزيز بوتفليقة وزار الوفد العراقي الشاه في ١٥ اذار ١٩٧٥ وبينوا في ختام اجتماعهم انهم "مصممون على تنفيذ اتفاقية الجزائر نصاً وروحاً "[١].

توقيع بروتكولات الاتفاقية

وبعد تسوية الخلافات بين العراق وايران وآذابة الجليد بينهما وقع وزيري خارجية البلدين على بروتوكول تثبيت الحدود في ١٨ اذار ١٩٧٥ وكان توقيع الاتفاقية برعاية الجزائر التي قربت البلدين لتوقيع الاتفاق وكانت في الوقت ذاته حكماً ومتابعاً لتنفيذ الاتفاق عندما تم تشكيل لجنة ثلاثية ضمت (العراق وايران والجزائر) وتمخض عنها تشكيل ثلاث لجان لبحث مسألة الحدود البرية والنهرية ومنع التسلل التخريبي عبر حدود البلدين[٢].

كان توقيع اتفاقية الجزائر فاتحة عهد جديد بين الجانبين عندما تكلل ذلك الاتفاق بزيارات متبادلة لقادة البلدين لتطوير العلاقات في جميع الميادين لكي لا يقتصر الاتفاق على الحدود فزار امير عباس هويدا رئيس الوزراء الايراني بغداد في ٢٦ اذار ١٩٧٥، وكان الطرفان يعتقدان بأن مجالات هذا التعاون الايجابي واسعة، فضلاً عن ذلك الامور السياسية هناك أهتمامات مشتركة في الشؤون التجارية والاقتصادية والتبادل الثقافي والعلاقات القنصلية وتنقلات رعايا البلدين، ومن بينها تسهيل زيارة الزوار الايرانيين للعتبات المقدسة وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء الايراني امير عباس هويدا عندما قال **"**ان العراق بالنسبة لنا ارض عزيزة وفي العراق توجد العتبات المقدسة التي هي موضع احترامنا وتقديرنا **"**، ودعا المسؤولين العراقيين لزيارة ايران في اقرب وقت ممكن[٣].

لاقت دعوة الحكومة الايرانية للمسؤولين العراقيين صدى في نفوسهم عندما زار نائب رئيس مجلس قيادة الثورة طهران في ٢٩ نيسان ١٩٧٥ وكان في استقباله رئيس الوزراء الايراني ووزير خارجية ايران عباس علي خلعتبري، وجمشيد اموزكار وزير الداخلية والغريب في هذه الزيارة ان من بين المستقبلين للوفد العراقي فلاديمير ايروفيف سفير الاتحاد السوفيتي عميد السلك الدبلوماسي في طهران وهذا يدلل على ان للسوفيت دور في التقارب لا يقل عن دور الولايات المتحدة الامريكية، ومهما يكن من دور للقوى الكبرى في ذلك الاتفاق فأن العراق وايران تواصلا في جهودهم لإنهاء خلافاتهم التاريخية[٤].

تمت مناقشة قضايا تجاذبات الحدود ومشاكلها في ظل صراع القطبين في العالم (الاتحاد السوفيتي،

(١) "الثورة"، العدد ٢٠٢٢، ١٦-٣-١٩٧٥.
(٢) "الثورة"، العدد ٢٠٢٤، ١٨-٣-١٩٧٥.
(٣) المصدر نفسه، العدد ٢٠٦٠، ٢٩-٣-١٩٧٥.
(٤) المصدر نفسه، العدد ٢٠٦١، ٣٠-٣-١٩٧٥.

الولايات المتحدة الامريكية) عندما تم توضيح سياسة العراق الخارجية "بأنها سياسة متوازنة ترجح فيها سيادته الوطنية، وانه في سبيل بناء وطننا فأننا نرغب في نمو وترسيخ علاقاتنا مع جميع دول العالم على اساس الاحترام المتبادل "، اضف الى ذلك ان العراق هو الاخر له موقف مشابه من تصريح رئيس الوزراء الايراني عند زيارته للعراق عندما عبر عن ارتباط بلاده في العراق لوجود العتبات المقدسة، عندما تم التبرع باسم رئيس الجمهورية احمد حسن البكر (نصف مليون دولار) لأعمال التوسعة في الروضة الرضوية في مشهد، وبين ان هذا المبلغ يشكل مشاركة رمزية لتقوية الروابط بين الشعبين العراقي والايراني[1].

واستكمالاً لزيارة سياسيو البلدين والتي توجت بتوقيع البيان الختامي ومحاضر الجلسات واللجنة الثانية لأعداد الصيغ النهائية للبروتوكولات الثلاثة ومعاهدة تحديد وتخطيط الحدود بين العراق وإيران تنفيذاً لاتفاقية الجزائر ويبدو ان البلدين لم يصلا على ما يبدو الى ثقة تعزز أتفاقهما دون ان تكون الجزائر شاهد عيان على ذلك الاتفاق عندما عقدت اجتماعات ثلاثية في ١٩ ايار ١٩٧٥ [2]، وبعد ذلك تم توقيع الاتفاق في ٢٠ ايار ١٩٧٥ من قبل اللجنة السياسية المشتركة لتسوية المشاكل العالقة بين العراق وايران في ضوء اتفاق الجزائر الذي تم التوصل عليه وأكدا على ان الاتفاق جاء بعد تحديد الحدود البرية وتحديد الحدود النهرية وبإقامة رقابة صارمة وفعالة على حدود البلدين[3].

رابعاً: موقف القوى السياسية العراقية من اتفاقية الجزائر

لم يكن في العراق عقب الانقلابات السياسية التي شهدها العراق منذ ٨ شباط ١٩٦٣ اي اثر يذكر للأحزاب العلنية في ظل هيمنة القوى العسكرية على السلطة في ظل وجود تيارين احدهما يمثل التيار القومي مثله حزب البعث وبعض القوى القومية الاخرى، يقابله التيار اليساري مثله الحزب الشيوعي العراقي السري، وبقيت الساحة العراقية محصورة بين هذان القطبين حتى انعقاد (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية) بين حزب البعث والحزب الشيوعي في ١٧ تموز ١٩٦٨، قابل هذان الحزبان حزب يمثل القوى الكردية ويملك رصيداً على الساحة الكردية وهو (الحزب الديمقراطي الكردستاني).

من المؤكد أن اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، واجهت مواقف عدة من القوى السياسية العراقية والصحافة العربية والدولية، تراوحت هذه المواقف بين النقد السلبي لما لهذه الاتفاقية من تأثير على الحركة الكردية التي صنفتها الاتفاقية ضمن خانة "التسلل والتخريب" وغيرها من الانتقادات الموجهة اليها.

(١) المصدر نفسه، العدد ٢٠٦٢، ١-٥-١٩٧٥.

(٢) "الثورة"، العدد ٢٠٧٩، ٢٠-٥-١٩٧٥.

(٣) المصدر نفسه، العدد ٢٠٨٠، ٢١-٥-١٩٧٥.

كان لموقف القوى السياسية تجاه الاتفاقية ومنها موقف حزب البعث الذي وقع الاتفاق مع ايران، ومن جانب اخر اجاب الحزب في نشرة داخلية سرية لأعضائه على بعض التحفظات تجاه الاتفاقية مع ايران كونه فرط بجزء من شط العرب واهم ما جاء في النشرة "انه يتيح في ظل ظروف التحدي المصيرية الراهنة لبلدنا المناضل، ان يضع ثقله النوعي في الساحة القومية بالشكل الذي يتناسب مع رسالة الحزب ومع الآمال المتعاظمة التي تعلقها الجماهير العربية في الوطن العربي على ثورة الحزب في العراق، فان هذا الاتفاق لابد ان يقصم ظهر التمرد الرجعي العميل في الشمال الذي أستنزف قسماً من طاقات هذا الوطن ومن دماء ابنائه ولكنه فشل فشلاً ذريعاً في مخططاته التآمرية وفي تصديع الاواصر المتنامية والمتعاظمة للتآخي والعلاقات الوطنية والديمقراطية التي رسخها بيان ١١ اذار بين القوميتين العربية والكردية وباقي القوميات المتآخية في العراق، ثم ان هذه الاتفاقية أسهمت في سد ثغرة كبيرة على الحدود الشرقية للعراق كانت موضع استغلال دائم من القوى الامبريالية ذات المخططات التآمرية المكملة للمخططات الصهيونية في الخليج العربي، تلك الثغرة التي استهلكت قسطاً كبيراً من الجهد الوطني والتوجه القومي خلال السنوات الماضية، وفي الوقت الذي تنازلت فيه الانظمة الاستسلامية عن القضية برمتها من اجل الجزء الذي لا يعود جزءاً عندما يفقد صلته بالقضية المركزية ويكاد يقع في معظمه على كاهله، ومن هذه الزاوية فان اتفاقية الجزائر لم تكن إلا تلبية لإرادة الجماهير العربية المناضلة "[1].

كانت اتفاقية الجزائر في حقيقتها صادمة للحزب الديمقراطي الكردستاني فلم يصدر أي بيان بشأن تلك التطورات والتي اقتصر على قرار الملا مصطفى البارزاني في يوم ١٩ اذار ١٩٧٥ بإنهاء الحركة الكردية المسلحة للمحافظة على الشعب الكردي وقواته لما وصفوه من "الإبادة الجماعية وعدم وقوع البيشمركة بين فكي الاليتين العسكريتين للعراق وايران "[2]، ويصف مسعود البارزاني أحد اقطاب الحزب الديمقراطي الكردستاني اتفاقية الجزائر بأنها: "كانت طبخة شاركت فيها أطراف عديدة فقد حصل الشاه على شط العرب، وحصلت الولايات المتحدة الامريكية على وعد من النظام العراقي بالخروج من دائرة النفوذ السوفيتي والدخول الى دائرة النفوذ الامريكي "[3].

وفي ظل ما تقدم لم تصدر قيادة الحركة الكردية أي بيان ولم ترى نفسها ملزمة بوقف اطلاق النار على الرغم من توقف المساعدات الايرانية ولكنها اقتصرت

(١) حزب البعث العربي الاشتراكي-القيادة القومية، نشرة داخلية حول اتفاق الجزائر وحل مشكلة الحدود، خاصة بالأعضاء ويشرح مضمونها للأنصار والمؤيدين، اذار ١٩٧٥.

(٢) زوزان صالح اليوسفي، صالح اليوسفي ١٩١٨-١٩٨١ صفحات من حياته ونضاله الوطني، جزيري، دهوك، ٢٠٠٩، ص٧١.

(٣) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٣٥٤.

على قرار للملا مصطفى البارزاني الذي خير اعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني استمرار القتال الا ان قرار قيادة الحزب هو اتباع قرار الملا مصطفى البارزاني ولم تشفع برقيتهم التي أرسلوها لحكومة البعث في ١٩ آذار ١٩٧٥ عارضين فيها فتح حوار فوري من أجل التوصل الى حل جميع المشاكل العالقة بين الجانبين وكان رد حكومة البعث "لا مفاوضات "[١].

وجاءت اتفاقية الجزائر بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي بأنها أشبه ما تكون بالصدمة، من خلال الإشارة الى ان الاتفاق الجديد يشوبه الغموض، فقد أطلقت صحافته على الاتفاق بين البلدين بأنها "اتفاقية إنهاء المشاكل العالقة بين العراق وإيران "[٢]، ليحاول حزب البعث فيما بعد ان ينفض يديه من الجبهة مع الشيوعيين وهو ما عبر عنه نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عن بوادر نهاية الجبهة "ان كل رفيق منهم يتصور ان استقلاليته الايديولوجية تجعله يعتقد بأنه وحده يمتلك الحقيقة الكاملة المطلقة في التطبيق، ثم يصر على هذا التصور ويطلب من الاخرين ان ينضووا تحت جناحه وتتأثر كل تصرفاته اللاحقة بذلك، ان مثل هذا الفهم الخاطئ للاستقلالية، اذا ما استمر فأن الجبهة لن تصل الى افقها الاستراتيجي "[٣].

في حين حاول الحزب الثوري الكردستاني المحسوب على الحكومة العراقية والمتمثل بسكرتيره عبدالستار طاهر شريف ان يصف من جانبه الاتفاقية: "ان حزبنا الثوري الكردستاني يضع كل امكانياته وطاقاته الجماهيرية لدعم وإسناد هذا الاتفاق ويبارك كل الجهود التي بذلت لتحقيقه ويأمل مخلصاً ان يتضافر شعبنا لحمايته من عبث المتآمرين والمخربين وصولاً الى الهدف المنشود وهو تصفية الزمرة العميلة التي تاجرت بقضية شعبنا سنين طوالاً في سوق المزايدات ولخدمة اسيادها الامبرياليين ومخططاتهم، كما ان تنفيذ هذا الاتفاق سيزيد مكسباً جديداً الى المكاسب التي تحققت لشعبنا العراقي ونقطة تحول حاسمة في العلاقات العراقية الايرانية ولصالح شعبيهما وبالتالي سيخدم قضية النضال من اجل توطيد السلم والأمن في المنطقة بل وفي العالم اجمع"[٤].

لم تكن اتفاقية الجزائر هي نهاية للمقاومة الكردية بل كان التخوف ذاته ينتاب الشيوعيين حليف حزب البعث في ما تسمى "الجبهة الوطنية والقومية التقدمية " ليحاول حزب البعث من جانبه تبديد مخاوف حليفة لتعقد جلسة للجنة العليا للجبهة الوطنية والقومية التقدمية في ١٠ اذار ١٩٧٥، دون ان يكون للحزب

(١) اوفرا بينغو، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٢) بيان الحزب الشيوعي العراقي، "طريق الشعب "صحيفة- بغداد، العدد ٤٤٣، ٧ آذار ١٩٧٥.

(٣) للمزيد ينظر: صدام حسين، خندق ام خندقان، ص ٧-٨.

(٤) بيان الحزب الثوري الكردستاني-المكتب السياسي، بيان عن اتفاق الجزائر، ١٥ اذار ١٩٧٥.

الشيوعي العراقي موقف مؤيد او معارض و انما تم التأكيد في ختام الاجتماع بالآتي: "اكدت اللجنة العليا ان الاتفاق المذكور يأتي في سياق النهج الثابت المعادي للامبريالية الذي ينتهجه العراق الثوري سواء على صعيد السياسة الخارجية او الداخلية وضمن الالتزام المطلق بالدفاع عن المصالح الوطنية والقومية، كما عد هذا الاتفاق عن النهج الذي اكدته الجبهة الوطنية في تسوية المشاكل مع ايران وإقامة علاقات حسن الجوار معها "[١].

نددت قوى أخرى بالاتفاقية والتي وجدت حريتها في التعبير عن رأيها بعيداً عن مراقبة الحزب الحاكم، ومن بين هذه القوى تجمع عرف بـ (التجمع الوطني العراقي) ، والذي اتخذ من بيروت مكاناً للمعارضة وأهم ما جاء في بيان التجمع من الاتفاقية: "التجمع الوطني العراقي يدين الاتفاقية، التنازلات جميعها استهدفت ضرب الحركة الوطنية والتفريط بسيادة العراق "، في حين تناول التجمع في بيانه فحوى الاتفاقية والتي وصفها بالبنود السرية واهم ما جاء فيه "لقد توضحت ابعاد الاتفاقية الخيانية بعد ايام معدودات من توقيعها وبرزت بنودها السرية على السطح فبعد يومين من توقيعها اعلنت الحكومة العراقية عن ايقاف الحملات الاعلامية ضد السعودية وطلبت من عناصر الجبهة الوطنية الايرانية المتواجدين في العراق مغادرة البلاد وتم غلق الاذاعة التي يشرفون عليها والموجهة ضد النظام الشاهنشاهي وقامت السلطة الفاشية بتجريد حملة عسكرية واسعة ضد الحركة الكردية، وأعلنت الحكومة الايرانية اتفاقها مع الحكومة العراقية على ايقاف القتال لمدة خمسة عشرة يوما وهذا يوضح احد البنود السرية للاتفاقية، ان الاتفاقية الأخيرة فضلاً عن انها تمت بدون موافقة جماهير شعبنا وبظروف تفتقد فيها البلاد للمؤسسات الديمقراطية تم بموجبها اعتراف السلطة الفاشية باحتلال ايران لإقليم عربستان والتنازل عن نصف شط العرب "[٢].

وأصدر (اتحاد المنظمات الطلابية العراقية) المعارض في دمشق الذي يضم القوى المعارضة لنظام البعث بياناً شجب فيه اتفاقية الجزائر وجاء فيه "اتحاد المنظمات الطلابية العراقية يشجب خيانة حكام العراق للأرض والمياه العربية يخونون ثورة ظفار ويتنازلون عن عربستان ويدعون الوطنية "وناشد اتحاد المنظمات الطلابية "قوى التجمع الوطني العراقي ان تصعد نضالها ضد السلطة الفاشية العراقية ومؤامراتها المتوالية على حقوق شعبنا القومية والتفريط بها لصالح الامبريالية والصهيونية ومزيداً من التلاحم

(١) اجتماع اللجنة العليا للجبهة الوطنية والقومية التقدمية، جريدة "الثورة"، العدد ١٩٨٥، ١١ اذار ١٩٧٥.

(٢) بيان التجمع الوطني العراقي، التجمع الوطني العراقي يدين الاتفاقية الخيانية بين حكام العراق والرجعية الايرانية، اذار ١٩٧٥، نقلاً عن جريدة "السياسة "الصحيفة-بيروت، العدد ١١٥٤، ٥-٤-١٩٧٥.

لدعم الامة العربية في معاركها القومية "[1].

خامسا: الموقف العربي والدولي من اتفاقية الجزائر ١٩٧٥

يبدو ان الاتفاقية بين العراق وايران لم تكن نهاية لدعم معارضة كلا البلدين فالمخاوف من الاتفاق شملت بعض الدول الخليجية ومنها الكويت التي عبرت عن مخاوفها للسفير البريطاني في الكويت ارشي لامب **Archie Lamb** [2]. والذي ذكر في برقيته لوزارة الخارجية **"**أن الطريق الوحيد لإرضاء الكويتيين بحسن نواياهم (العراق) ستكون القبول بترسيم الحدود وسحب القوات العراقية من داخل القوس الموجودة في الكويت دون شروط مسبقة او نقاش حول حقول وربه وبوبيان**"**، وعبر الشيخ جابر العلي الصباح نائب رئيس الوزراء عن مخاوفه من الاتفاق الجديد وهو **"**لا يثق لا في العراقيين ولا في الايرانيين، ويخش ان يكونا معا قد توصلا الى نوع من الصفقة السرية التي تهدف لتدمير المصالح الكويتية**"**[3].

قدمت الصحف الكويتية تحليلاً اخر بعيداً عن تقارير السفارة البريطانية في تغطيتها للاتفاقية مبينة على ان العراق حريص على تسوية المشكلة الكردية ليتسنى له التفرغ كلياً لمشاريع التنمية على الصعيد الداخلي، والتخفيف من ورقة ارتباطه بالاتحاد السوفيتي أو اعتماده على المساعدات العسكرية السوفيتية كما بينت صحيفة القبس[4].

وكانت من ضمن المخاوف التي طرحتها صحيفة "السياسة الكويتية" تقريراً بعنوان (الاتفاقيات التي لا تنشر بين ايران والعراق)، جاء فيه **"**لم يتضمن الاتفاق الحدودي الذي وقع امس بين العراق وايران ترتيبات خاصة بالجرف القاري بينهما، لأن اية ترتيبات من هذا النوع مبنية على الخط الأفقي بين ام قصر وخسرو اباد سيترتب عليها فورياً تمديداً لوضع جزيرتي وربه وبوبيان، ولذلك طلبت ايران تأجيل اتفاق الجرف القاري حتى يدخل الكويت فيه طرفاً ثالث **"**[5].

وطالبت الصحف الحكومية الكويتية العراق باتخاذ خطوة شجاعة لرسم الحدود بين الكويت والعراق حتى تثمر العلاقات بينهما وتنشط العلاقات العراقية الخليجية، فأن الشعب الكويتي والمسؤولين الكويتيين يتطلعون الى ان يبادر العراق من جانبه الى انهاء قضية الحدود مع الكويت كذلك[6].

(١) بيان اتحاد المنظمات الطلابية العراقية، يشجب خيانة حكام العراق للأرض والمياه العربية، دمشق ١٩٧٥، نقلاً عن: "الشرق"، صحيفة-بيروت، العدد ٧٩١٧، ٣-٥-١٩٧٥.

(٢) السفير البريطاني في الكويت للمدة ١٩٧٤-١٩٧٧.

(٣) السفارة البريطانية في الكويت، رقم الوثيقة ١٦، ٢٢ اذار ١٩٧٥ الى وزارة الخارجية البريطانية، (سري للغاية، م/ الكويت والعراق والجزائر.

(٤) وزارة الاعلام -وكالة الانباء العراقية-بغداد، ردود فعل خاصة باتفاقية الحدود بين العراق وايران، حزيران ١٩٧٥.

(٥) "السياسية "صحيفة-الكويت، ٨ اذار ١٩٧٥. نقلاً عن حزب البعث العربي الاشتراكي-القيادة القومية، الاتفاقيات التي لا تنشر بين ايران والعراق، مكتب النشر والإعلام ١٩-٦-١٩٧٥.

(٦) وزارة الخارجية العراقية-سفارة الجمهورية العراقية في

وغطت الصحافة اللبنانية على اختلاف اتجاهاتها وميولها السياسية اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ وأشادت بسياسة العراق في الانفتاح والاتفاق مع ايران ورحبت به، وكانت الصحافة الصادرة في السابع والثامن من اذار في حقيقتها ناقله للصحف العراقية والإيرانية ومنها صحيفة (السفير، اليوم، العمل، الجريدة، الحياة، الانوار، النهار، المحرر، الجمهورية، صدى لبنان)

وكان لصحيفة اليوم اللبنانية توجه آخر للاتفاق من خلال الإشارة الى المغزى منه مشيره أنه "ليس احب على العرب، ولاسيما في معارك المصير الحاضرة، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، من ان تكون العلاقات مع الأصدقاء ولاسيما اذا كانوا من الصق الجيران وعلى حدود مفتوحة مترامية من الجنوب الى الشمال، هي على احسن حال، لأن زوال الخلافات هو في صالح الجانبين معاً، لعل ما يهمنا أكثر في اتفاق الجزائر، الذي نستبشر بحسن تنفيذه من اختيار الشقيقة الجزائر وسيطاً لدقة التطبيق، لأن الاخلال بالاتفاق يلغيه امران: اقتصادي وسياسي-عسكري معاً، فاقتصاديا يمكن ان يكون الجاران وكلاهما منتج للنفط قوة بترولية تضيف دعماً اكثر واكبر في الوقوف امام الاحتكار العالمي، فضلاً عن ان كلا منهما في أمس الحاجة لأنفاق ذهبه الأسود على مشاريع التنمية التي يعتمد عليها العراق بالذات كأضخم الموارد للنهوض بمستوى الشعب، وسياسياً ودفاعياً يستطيع وضع نهاية للتسلل عبر الحدود ان يجعل كل القوى تصب في دعم شعار "امن الخليج لدول الخليج"[١].

وكان للصحافة السورية موقف اخر من الاتفاقية هو التنديد به وفقاً لتردي العلاقات بين العراق وسوريا فذكرت صحيفة الشرق السورية عن الاتفاق "ان الشعب لن يلهيه حكامه عن خيانتهم، مجازر الحكام التي تفقد الثورة خيرة طلائعها في العراق سترتد انتصاراً للشعب العراقي"[٢].

كان الموقف المتشدد من قبل سوريا ازاء الاتفاق عكسه حاولت مصر تهدئته والتي كانت في السابق احد اطراف ايجاد التقارب بين العراق وايران، فذكرت صحيفة الاهرام ان مجلس الامة الاتحادي[٣] عقد في السابع من اذار اجتماعاً حضره ممثلين للرؤساء انور السادات، وحافظ الاسد، ومعمر القذافي) واستمر الاجتماع (٦) ساعات وقد تضمن تقرير اللجنة حسب ما صرح به نائب رئيس مجلس الامة الاتحادي محمد شاهين: "ان واجبنا كدولة اتحاد يستوجب الابتعاد عن اثارة أي خلاف مع دولة

الكويت، على الفور، ما تكتبه الصحف الكويتية عن اتفاقية الجزائر، ٧ اذار ١٩٧٥.

(١) وزارة الخارجية العراقية-سفارة الجمهورية العراقية-بيروت، (التقرير الصحفي الاسبوعي)م/ ما كتبته الصحف اللبنانية عن اتفاقية الجزائر، اذار ١٩٧٥.

(٢) وزارة الاعلام-وكالة الانباء العراقية-(على الفور)، ما ذكرته الصحف السورية عن اتفاقية الجزائر، اذار ١٩٧٥.

(٣) هو مجلس يضم(مصر-سوريا-ليبيا)كانت جذوره تعود لعام ١٩٦٠ وانضمت اليه سوريا في بداية السبعينيات.

عربية ونحن نواة الوحدة العربية الشاملة، وارى ان هذا البيان يسيء الى مصر وهي احدى دو الاتحاد ان هذه الاتفاقية هي ثمرة جهود مضنية اشترك فيها الرؤساء السادات وبومدين والأسد والمغفور له الملك فيصل بن عبدالعزيز "وأنتقد من جانبه مناقشة الاتحاد لاتفاقية تخص دولة ليست عضواً فيه، والعراق هو خير من يقدر مصالحه وليس بلداً قاصراً "[1].

ووصفت الصحف الاردنية ومنها صحيفة "الرأي "اتفاقية ١٩٧٥ الآتي: "ما من شك في ان الوصول الى اتفاق يحسم جميع الخلافات بين العراق وايران هو امر يتمناه الجميع، فالعلاقات التاريخية التي تربط العرب بايران هي علاقات اشقاء كان لها في أوجج تعاونها اطيب الثمار التي لا تزال تعتز وتغنى بها حضارتنا الامتين العريقتين "[2].

وقيمت الصحف الليبية اتفاقية ١٩٧٥ كما جاء في صحيفة "الجهاد الليبية "التي وصفتها بأنها " تجميد مؤقت لأنها لم تحل أي مشكلة، فعربستان مازالت بيد ايران، كما ان الحدود معها اصبحت تحت اشرافها، ولا ندري أي فائدة ينالها العراق وأي آمال يرجوها من وراء هذا الاتفاق "، وأثارت الصحيفة من جانب آخر تسأولاً وجهته للحكومة العراقية "ان التهدئة المتوقعة خلال الشهور القادمة في المنطقة التي يقيم فيها الكرد هي مزيد من حصولهم على اسلحة ومساعدات في انتظار تفجير جديد للموقف، ولا شك ان العراق يدرك هذه الحقيقة ولعله وجد فيها متنفساً لمواجهة مشاكله الداخلية المعقدة "لتختتم الصحيفة عن المغزى الحقيقي للاتفاق "هل اراد صدام حسين ان تكون الاتفاقية وفاقاً امريكياً له "[3].

ويبدو ان التطابق في الرأي بالنسبة للصحافة الليبية يعود الى موقف ليبيا الرسمي المشكك بالاتفاقية واهم ما جاء في مقال لصحيفة (الفجر الجديد) "لمصلحة من اتفاقية الجزائر، نحن لسنا ضد سيادة العراق، ولا نتدخل في شؤونه الداخلية، لكننا مع هذه السيادة التي نأمل أن لا تؤدي هذه الاتفاقية الى المساس بها، ونأمل ان لا تكون ثمرة الاتفاق هي مقايضة ارض عربية عراقية بأرض عربية عراقية "وبينت الصحيفة عن استغرابها من توقيع الاتفاقية بعد سنوات من مناشدات الحكومة العراقية وهي تنبه الى "طبيعة الخطر الايراني الذي يهدد اراضيه وارض عربية اخرى فهل تؤدي اتفاقية الجزائر الى انهاء الخطر الذي كان العراق ينبه الامة العربية منه؟! "[4].

أما حكومة المغرب كانت مؤيدة للاتفاقية وهو ما عبرت عنه الصحافة المغربية ومنها صحيفة (العلم) القريبة من الحكومة واهم ما جاء عنها تحت عنوان

(١) "الاهرام "صحيفة-القاهرة، العدد ٣٢٢٩٠، ٨-٥-١٩٧٥.
(٢) "الرأي "صحيفة-الكويت، العدد ١٢٩٨، ٨ اذار ١٩٧٥.
(٣) "الجهاد الليبية "صحيفة-ليبيا، العدد ٥٦٠، ١١-٣-١٩٧٥.
(٤) وزارة الخارجية العراقية-سفارة الجمهورية العراقية في ليبيا، على الفور، تعليقات الصحف الليبية حول الاتفاقية العراقية-الايرانية، صحيفة الفجر الجديد، ١٠-اذار ١٩٧٥.

(إلى من ساءهم الاتفاق العراقي الايراني) واهم ما جاء في رد الصحيفة للمنددين بالاتفاق **"**ان الاتفاق العراقي الايراني خطوة سياسية تخدم السلام في المنطقة ومصلحة الشعبين العراقي والايراني، وان تمرد الاكراد في الجزء الشمالي من العراق كان يمثل استنزافاً تدبره وتؤججه وتمده بالمال والعتاد الامبريالية الامريكية والصهيونية الان**"**[١].

في حين كان موقف الصحافة التركية من اتفاقية الجزائر مشابه الى حد بعيد من موقف الحكومة التركية المؤيد للاتفاق ووصفت الحكومة التركية من جانبها توقيع اتفاقية الجزائر **"**بأن الاتفاق الذي وقع في الجزائر بين ايران والعراق وان هذا الاتفاق سيساعد على خلق جو من التعاون والتفاهم في جميع المجالات بين ايران والعراق كما يساعد على الاستقرار في جميع انحاء المنطقة **"** [٢]، ونشرت غالبية الصحف التركية عن الاتفاق المذكور وعن أصدائه الدولية لاسيما موقف الحكومة التركية من الاتفاق وجاء فيه "ان الحكومة التركية تعرب عن ارتياحها للاتفاق الرسمي الذي تم مؤخراً بين البلدين الصديقين "، وذكرت صحيفة "حري بان الاتفاق **"**سيؤدي الى تخفيف حدة التوتر في الشرق الاوسط وسيساهم بشكل ايجابي في طريق **"** (**Hurriyet** Daily News) احلال السلام في المنطقة **"** [٣].

في حين وصفت جريدة "جمهوريت التركية " (Cumhuriyet) ان تفاصيل ألاتفاقية **"** لم تعلن كلها على الصحافة الدولية، ويعتقد بأن من بين هذه التفاصيل احكاماً سرية تتعلق بوضع الاكراد في العراق، لان امال الاكراد في نجاح حربهم ضد الحكومة العراقية اضمحل تقريباً بعد توقيع هذه الاتفاقية **"** [٤].

وكان للموقف الدولي صدى اخر بعيداً عن انهاء ما وصفته التمرد الكردي، فأكد الاتحاد السوفيتي من جانبه عن الاتفاق الجديد **"**الى انه يجب النظر الى هذه الاتفاقية بأنها على انه نجاح كبير جداً في عملية تخفيف حدة التوتر في منطقة مجاورة لمنطقة النزاع في الشرق الاوسط وقبرص، وان المصلحة بين بغداد وطهران تكتسب اهمية خاصة اذا ما نظرنا اليها بوصفها نتيجة مباشرة لمؤتمر القمة لدول الاوبك **"** [٥].

في حين وصفت صحيفة "هيرالد تربيون" (Herald Tribune) الامريكية والتي تشرف عليها الصهيونية **"**ان الاتفاق الايراني من شأنه كما تعتقد تل

(١) "العلم" صحيفة-المغرب، العدد ٩٠٤٤، ٢٩-٣-١٩٧٥.
(٢) وزارة الخارجية العراقية-سفارة الجمهورية العراقية في انقره، (على الفور)موقف الحكومة التركية من اتفاقية الجزائر، ٧ اذار ١٩٧٥.
(٣) وزارة الخارجية العراقية-سفارة الجمهورية العراقية في انقرة، التقرير الصحفي الاسبوعي، ما تكتبه الصحافة التركية " حريت "٨ صحيفة-انقره-٣-١٩٧٥.
(٤) المصدر نفسه، صحيفة "جمهوريت "١٢-٣-١٩٧٥.
(٥) وزارة الخارجية العراقية-سفارة الجمهورية العراقي في موسكو، (على الفور)، بيان الحكومة السوفيتية من اتفاقية الجزائر، ٧ اذار ١٩٧٥.

ابيب ان يحدث تعديلاً اساسياً على السياسة الايرانية التي كانت الى وقت قريب تراعي المصلحة الاسرائيلية "[1].

ان ما ذهبت اليه الصحافة الامريكية عن مخاوفها من تأثر الاتفاق على السياسة الايرانية تجاه (اسرائيل) فان الصحف الفرنسية كان لها توجه اخر ووصفت صحيفة "اللوموند " (Le Monde) اتفاق الجزائر بان له ثلاث مزايا مهمة وهي الاتية[2]:

١-ان يجعل العراق اقل تبعية للاتحاد السوفيتي وهذا على الصعيدين الاقتصادي والعسكري.

٢-ان يخفف مخاوف إيران التي لا تنظر بعين الرضى للوجود السوفيتي في شرقها ولها في نفس الوقت حدود طويلة مشتركة في شمالها مع الاتحاد السوفيتي.

٣-ان تعزيز الاستقلال الوطني يقلل من هامش مناورة الولايات المتحدة في المنطقة.

وعلقت صحيفة "كوتدين دي باريس" (de Paris) عن اتفاقية الجزائر وكان لها وجهة نظر مغايرة لما ذكرته الصحف الفرنسية بعنوان "قد تكون الثورة الكردية ضحية هذا الاتفاق "فأيران لم تدخر ووسعاً حتى الوقت الحاضر في مد يد المساعدة للقرويين الاكراد الذين يذبحهم سلاح الطيران العراقي، واستقبلت ايران الالاف النساء والأطفال داخل معسكرات في اراضيها، فإذا تم فعلاً هذا الاتفاق الاجمالي وتوقفت المساعدات الانسانية والعسكرية الايرانية للأكراد. فلا شك بأن توقف هذا العون سيعرض المقاومة الكردية الى التدمير ويضر بمصالح إيران نفسها. لأن الاكراد لا يستطيعون ان يقفوا مكتوفي الايدي من جراء ذلك "[3].

وبينت صحيفة "اللوموند "Le Monde)) الفرنسية في التاسع من اذار ١٩٧٥ ومن خلال دراسة لاتفاقية الجزائر بعيدة عن نهاية دعم الاكراد بأن "للاتفاق مغزى اخر وهو اتفاق المصالح التي ظهرت في الآونة الاخيرة بين البلدان الساحلية للخليج العربي في مأمن من الضغوطات والمنازعات الخارجية. والشاه يقدر خطأ أو صواباً بأن العراق يسعى للحد من النفوذ السوفيتي في بلاده وعليه فمن المناسب تشجيعه في هذا السبيل. وبصورة اعم يرغب الشاه تجنب الاصطدام بين البلدين الى خصومات بين الشرق والغرب فتسمح بالتالي للدول الكبرى بالتدخل في المنطقة، وتسوية الخلاف مع العراق تدخل ايضاً وبصورة واضحة في نطاق مخطط تقارب ايران مع العالم العربي، وهو التقارب الذي بدأ بزيارة

(١) اصداء الاتفاق العراقي-الايراني في الصحافة العربية والعالمية.

(٢) وزارة الخارجية العراقية-سفارة الجمهورية العراقية في باريس، (على الفور)، ما تكتبه الصحف الفرنسية عن اتفاق الجزائر، صحيفة اللوموند ٦ اذار ١٩٧٥.

(٣) وزارة الخارجية العراقية-سفارة الجمهورية العراقية في فرنسا، ما ذكرته الصحف الفرنسية عن اتفاقية الجزائر(صحيفة كوتدين دي باريس)في ٨-٣-١٩٧٥.

الشاه للقاهرة، ولاشك ان تدخل القوات الايرانية في ظفار ما زال يثير بعض البلدان العربية. ولاشك بأن المتمردين في ظفار والمتمردين من الاكراد سيدفعون ثمن هذا الاتفاق العراقي-الايراني على الصعيد الاقليمي"[١].

في حين كان لبريطانيا موقف آخر من اتفاقية الجزائر والتي اكدها تقرير للسفارة البريطانية في بغداد "لقد كسر اتفاق السادس من آذار بين العراق وإيران والثورة الكردية، وأخضع بالتالي كردستان لسيطرة الحكومة العراقية بشكل محكم، لعل الاتفاق مع ايران له تأثير آخر"، ومن جانب ثاني كان لاتفاقية الجزائر اثر ايجابي للطرفين "لعل الاتفاق مع إيران كونه يشكل قوة تحالف بلدين داخل منظمة أوبك، اذ لديهما مصلحة مشتركة في ابقاء أسعار النفط عالية قدر الامكان"[٢].

الخاتمة

لم تشهد العلاقات العراقية-الايرانية استقرارا كما شهدته عقب توقيع اتفاقية الجزائر التي اذابت حدة الخلافات في العلاقات ولحقبة طويلة كونها اعطت ما تطمح اليه ايران، مقابل انهاء التمرد الكردي الذي استنزف قوة الدولة العراقية، وبوصول البعث الثاني للسلطة الذي حاول اصلاح الاوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لترميم صورته أمام الشعب، وعليه كانت في الحقيقة اتفاقية الجزائر نتيجة لحرب الشمال مع الحركة الكردية المسلحة فأيقنت الحكومة العراقية بأنه لا جدوى من التفاهم السلمي-العسكري لإنهاء القضية الكردية التي اقلقت مضاجع الحكومات العراقية المتعاقبة، لتجدها القوى الدولية فرصة للتدخل في الشأن العراقي ومنها (الولايات المتحدة الامريكية) عن طريق شاه ايران الذي كان يعد جسراً لمد الاكراد بالسلاح، وكذلك استخدم البعث اخر ورقة بعد ان استنفذ سلاح القوة وهي المفاوضات وكانت هناك سلسلة من الوساطات بين العراق وايران تعود لبداية ١٩٧٠ والتي توجت باتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والتي بقيت تحت رعاية الجزائر من اجل تنفيذ بنود الاتفاقية ولعل من ابرز نتائجها انهت العلاقات المتردية بين بغداد وطهران لعقود طويلة.

وفي الحقيقة هناك شواهد كثيرة ومختلفة تبين مدى عمق الآثار التي تركتها اتفاقية الجزائر ليس على صعيد انهاء مشكلة الحدود وإنما انهاء القوة المسلحة الكردية التي اقلقت الحكومات العراقية المتعاقبة بالدرجة الأساس.

في حين تباينت مواقف القوى والأحزاب السياسية العراقية بين مؤيد ومتحفظ على اتفاقية الجزائر، ويكاد يكون الأمر مختلف عن مواقف الصحافة العربية والدولية التي أظهرت تأييدها الى حد كبير بنود اتفاقية الجزائر ١٩٧٥.

(١) أصداء الاتفاق العراقي-الايراني في الصحافة العربية والعالمية، ما كتبته صحيفة اللوموند ٩-٣-١٩٧٥.

(٢) مؤيد الونداوي، المصدر السابق، ص٥٢.

لكن السؤال المطروح هل انهت اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ العداء الدائم بين البلدين على الرغم من صياغة بنود الاتفاقية بأدق التفاصيل لمعالجة جميع المشاكل العالقة بينها، الجواب بالتأكيد كلا، بدليل إعلان الحرب العراقية-الايرانية بعد خمسة اعوام من توقيعها واستمرت لمدة ثماني سنوات حطمت البنى التحتية لكلا البلدين وخسائر مادية وبشرية جسيمة.

المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة

– د. ك. و، وثائق البلاط الملكي، الملف ٩٠٥/ ٣١١، كتاب مجلس الوزراء المرقم س/ ٤/ ١٦ في حزيران ١٩٢٩، الى الديوان الملكي، الوثيقة ٣٢.

– د. و. ك، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٩٠٦/ ٣١١، برقية م شاه ايران يوم ٥ تموز ١٩٣١ الى الملك غازي، الوثيقة٢؛الملفة نفسها، برقية من الملك غازي يوم ٥ تموز ١٩٣٧ الى شاه ايران.

وزارة الخارجية العراقية

– ممثلية الجهورية العراقية في الامم المتحدة-نيويورك، (على الفور) ، م/ قرار مجلس الامن الدولي حول الاتفاق العراقي-الايراني ٩آيار ١٩٧٤.

– سفارة الجمهورية العراقية في الكويت، على الفور، ما تكتبه الصحف الكويتية عن اتفاقية الجزائر، ٧ اذار ١٩٧٥.

-وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية-بيروت، (التقرير الصحفي الاسبوعي) م/ ما كتبته الصحف اللبنانية عن اتفاقية الجزائر، اذار ١٩٧٥.

-وزارة الخارجية العراقية-سفارة الجمهورية العراقية في انقره، (على الفور) موقف الحكومة التركية من اتفاقية الجزائر، ٧ اذار ١٩٧٥.

-سفارة الجمهورية العراقية في انقرة، التقرير الصحفي الاسبوعي، ماتكتبه الصحافة التركية "صحيفة حريت "٨-٣-١٩٧٥.

– سفارة الجمهورية العراقي في موسكو، (على الفور) ، بيان الحكومة السوفيتية من اتفاقية الجزائر، ٧ اذار ١٩٧٥.

-سفارة الجمهورية العراقية في باريس، (على الفور) ، ما تكتبه الصحف الفرنسية عن اتفاق الجزائر، صحيفة اللومند ٦ اذار ١٩٧٥.

-سفارة الجمهورية العراقية في باريس، ما ذكرته الصحف الفرنسية عن اتفاقية الجزائر (صحيفة كوتدين دي باريس) في ٨-٣-١٩٧٥.

-سفارة الجمهورية العراقية في ليبيا، على الفور، تعليقات الصحف الليبية حول الاتفاقية العراقية-الايرانية، صحيفة الفجر الجديد، ١٠-اذار ١٩٧٥.

وزارة الاعلام

--مديرية الاعلام العامة -مديرية البحوث والإحصاء، العلاقات العراقية-الايرانية على ضوء اتفاق الجزائر، القسم الاول (سري) ، ١٩٧٥.

-وكالة الانباء العراقية- (على الفور) ، ما ذكرته الصحف السورية عن اتفاقية الجزائر، اذار ١٩٧٥.

-وكالة الانباء العراقية-بغداد (سري) ، ردود فعل خاصة باتفاقية الحدود بين العراق وايران، حزيران ١٩٧٥.

وثائق حزب البعث العربي الاشتراكي

-حزب البعث العربي الاشتراكي-القيادة القومية، نشرة داخلية حول اتفاق الجزائر وحل مشكلة الحدود، خاصة بالأعضاء ويشرح مضمونها للأنصار والمؤيدين، اذار ١٩٧٥.

-حزب البعث العربي الاشتراكي-القيادة القومية، الاتفاقيات التي لا تنشر بين ايران والعراق، مكتب النشر والإعلام ١٩-٦-١٩٧٥.

وثائق الحزب الثوري الكردستاني

-بيان الحزب الثوري الكردستاني-المكتب السياسي، بيان عن اتفاق الجزائر، ١٥ اذار ١٩٧٥.

الوثائق المنشورة

-حزب البعث العربي الاشتراكي، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن، مطبعة الثورة، بغداد ١٩٧٧.

الوثائق البريطانية

-السفارة البريطانية في الكويت، رقم الوثيقة ١٦، ٢٢ اذار ١٩٧٥ الى وزارة الخارجية البريطانية، (سري للغاية، م/ الكويت والعراق والجزائر

الرسائل الجامعية

- اروى خالد علي، مواقف الصحافة العراقية من السياسة الايرانية تجاه العراق ١٩٢١-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٨.

-راضي دواي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية-الايرانية ١٩٦٣-١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧.

-علي صالح عباس الحسناوي، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٧٣-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الأنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٧.

-موسى محمد طويرش، العلاقات العراقية-الايرانية ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧.

الكتب العربية والمعربة

-احسان شيرزاد، مذكرات (مهندساً-اكاديمياً-وزيراً) ، المطبعة الوطنية، عمان، ٢٠٠٩.

-اسد علم، الشاه وأنا (المذكرات السرية لوزير البلاط الايراني أسد علم) ، ترجمة: فريق من الخبراء العرب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١.

-اوفرا بينغيو، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٤.

-ارنولذا ابراهيميان، ايران بين ثورتين، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٣.

-توما توماس، أوراق توما توماس، مطبعة آزادي، اربيل، ٢٠١٧.

-جبار قادر وطارق جامباز، قرارات مجلس قيادة

الثورة المنحل الخاصة بالكورد وكردستان، اربيل، ٢٠١٣.

-حنا بطاطو، العراق-الكتاب الثالث، (الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار) ، منشورات دار القبس، الكويت، ١٩٩٤، ج٣.

-خالد يحيى العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، دار الحرية، بغداد، ١٩٨١.

-روح الله رمضاني، سياسة ايران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة: علي حسين فياض وعبدالمجيد حميد جودي، البصرة، ١٩٨٤.

-زوزان صالح اليوسفي، صالح اليوسفي ١٩١٨-١٩٨١ صفحات من حياته ونضاله الوطني، جزيري، دهوك، ٢٠٠٩.

-محمد كامل عبدالرحمن، سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١-١٩٤١، البصرة١٩٨٨.

-شورش حسن عمر، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقية، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٥.

- عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ج٤.

-عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٣، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨، ج٣.

-صدام حسين، خندق أم خندقان، در الثورة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٧.

-_____، شعب واحد ومصير واحد، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩.، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩.

-طارق مجيد تقي العقيلي، الدكتور ناجي الاصيل (دبلوماسياً ومفكراً وحضارياً) ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

-_____، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ٢٠١٦.

-فاضل حسين، مشكلة الموصل (دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانجليزية-التركية وفي الرأي العام) ، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٧.

سالم الاطرقجي، أوراق من منشورات الصمت، مكتبة بساتين المعرفة، بغداد، ٢٠١٣.

-شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، مطبعة البصري، بغداد، ١٩٦٦.

-مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد ١٩٧٤-١٩٨٣، دار الوضاح للنشر، عمان، ٢٠١٨.

- مجيد خدوري، حرب الخليج (جذور ومضامين الصراع العراقي-الايراني) ، ترجمة: وليد خالد أحمد، ط١، دار مصر المرتضى، بغداد، ٢٠٠٨.

-محسن دزه ئي، أحداث عاصرتها، ٣ اجزاء، دار ئاراس، اربيل، ٢٠٠٢، ج٢.

-محمد طارق الكاتب، شط العرب وشط البصرة

والتاريخ، مصلحة الموانئ العراقية، البصرة، ١٩٧١.

-مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ٣أجزاء، مطبعة وزارة التربية، اربيل، ٢٠٠٢، ج٣.

-مكرم الطالباني، مراحل تطور الحركة الكردية، مجلدان، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، 2009، المجلد1.

-مصطفى عبدالقادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب، منشورات جمعية الدفاع عن عروبة الخليج العربي، البصرة، ١٩٧٤، ص ٢٥٥-٢٥٧.

-نديم احمد الياسين، المسألة الكردية (مواقف ومنجزات)، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥.

-نوري عبدالحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، بيت الحكمة بغداد، ٢٠٠٥، ج١.

الصحف العراقية

- "الثورة"، العدد ١٥٧٨، ٧ تشرين الاول ١٩٧٣.

-الثورة"، العدد ٢٠١٤، ٧/ ٣/ ١٩٧٥.

- "الثورة"، العدد ٢٠١٥، ٨/ ٣/ ١٩٧٥.

- "الثورة"، العدد ٢٠١٥، ٨/ ٣/ ١٩٧٥.

"الثورة"، العدد ٢٠١٨، ١١ / ٣/ ١٩٧٥.

"الثورة" العدد ٢٠٢١، ١٤-٣-١٩٧٥.

- "الثورة"، العدد ٢٠٢٢، ١٦-٣-١٩٧٥.

- "الثورة"، العدد ٢٠٢٤، ١٨-٣-١٩٧٥.

-الثورة، العدد ٢٠٦٠، ٢٩-٣-١٩٧٥.

-الثورة، العدد ٢٠٦١، ٣٠-٣-١٩٧٥.

الثورة، العدد ٢٠٦٢، ١-٥-١٩٧٥.

- "الثورة"، العدد ٢٠٧٩، ٢٠-٥-١٩٧٥.

- "الثورة"، العدد ٢٠٨٠، ٢١-٥-١٩٧٥.

-طريق الشعب"، العدد ٤٤٣، ٧ آذار ١٩٧٥.

الصحف العربية والاجنبية

--صحيفة "الجهاد" الليبية، العدد ٥٦٠، ١١-٣-١٩٧٥.

الرأي"، العدد ١٢٩٨، ٨ اذار ١٩٧٥.

السياسة-بيروت، العدد ١١٥٤، ٥-٤-١٩٧٥.

- "الشرق"، بيروت، العدد ٧٩١٧، ٣-٥-١٩٧٥.

- "العلم"-المغرب، العدد ٩٠٤٤، ٢٩-٣-١٩٧٥.

--"نداي ايران نوين"-طهران، ٦ اذار ١٩٧٥.

- "النهار" -بيروت، العدد ١٢٤١٥، ١٠-٣-١٩٧٥.

- "الانوار"، بيروت، ٥/ ٣/ ١٩٧٥.

- "الاهرام"-القاهرة، العدد ٣٢٢٩٠، ٨-٥-١٩٧٥.